التأليف بين مختلف علماء النقد

من توصيف

إعداد الدكتورة

صفية محمد محمد سرحان

مدرس بقســـم الحـــديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر: بنات القاهرة

التأليف بين مختلف علماء النقد من توصيف

صفية محمد محمد سرحان

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنات)، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: SafiaSarhan.2057@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يعتبر هذا البحث والذى عنون له بـ (التأليف بين مختلف علماء النقد من توصيف) عرض لأسباب التعارض بين النقاد في الراوي الواحد، ومحاولة للتوفيق بين أقوالهم، وإزالة التعارض الذى يبدو بينها، وذلك يتطلب ذكر مراتب الجرح والتعديل، ثم تعريف الألفاظ الواردة في تلك المراتب لاسيما الألفاظ التي نستطيع من خلال تحرير معانيها تحريرا دقيقا الوصول إلى النتيجة التي يراد إثباتها – مثل لفظ " ثقة " ، وذكر المصطلحات الخاصة ببعض العلماء، وعرض بعض الرواة المختلف فيهم ومحاولة الربط بين أقوال العلماء وبيان ما بينها من تقارب. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في: بيان عمق الدراسة في أحوال الرواة ، وأنه لا بد من الدقة في التعامل مع الرواة ومروياتهم، فلا يُكتفى بالنظر إلى ظاهر الأسانيد وأحوال الرواة ، ولكن ينبغي التدقيق في كل ما يحيط بهما من قرائن وملابسات، والوقوف على عبارات أئمة الجرح والتعديل، والوقوف على المدلولات والاعتبارات التي يراعونها في إطلاقها على الرواة، ومحاولة التوفيق بين ألفاظ النقاد المتعارضة، وبيان ما بينها من تناغم رغم ما قد يبدو بينها من تعارض، وذلك من خلال عرض مدلول اللفظ عند الناقد، ووضعه جانب ألفاظ غيره من النقاد. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه: إذا كانت عبارات الجرح والتعديل قد تختلف دلالتها عند البعض عن البعض الآخر فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس. وأن تحديد المراد من عبارات أئمة الجرح والتعديل أمر في غاية الأهمية، لأن بدونه يقع الخلل في الحكم على الراوي وبالتالي الحكم على الحديث، وإن اختلاف العلماء في عبارات الجرح والتعديل، ليس معناه التناقض، أو أن هذا العلم ليس له قواعد منضبطة، ولكنه يمكن أن يرجع الإنسان فيه بحسب ما تبين له من أدلة وبراهين، فإنه لا يخلو علم من أن يكون بين العلماء به خلاف فيه.

الكلمات المفتاحية: اختلاف العلماء، عبارات الجرح والتعديل، مراتب الجرح والتعديل، تعارض عبارات النقاد.

Compromising the Various Descriptions given by Scholars of Discrediting and Endorsement of Hadith Narrators

By: Safiya Muhammad Muhammad Sarhan
Department of Hadith and its Sciences
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Women in Cairo
Azhar University

Abstract

The research at hand displays the reasons that led to controversy in between the critics of one narrator and the trial to reach a compromise in between their sayings as well as removing any kind of controversy. Such process requires referring to the degrees of discrediting and endorsement of the narrators then identifying the expressions utilized in those degrees especially the ones, through editing, that would lead to the targeted results. The word *thiqah (*trust) is an example of those expressions. In addition, the research has displayed some specific terms peculiar to the scholars about some narrators around whom the scholars differed and it tries to find a link between the sayings of the scholars and the convergence between the narrators. The research is also remarkable for the depth of studying the conditions of the narrators, the precision with which it handles the narrators and their narrations as it is not contented with only observing the visible conditions and chain of narrators since everything relevant to the narrators and their narrations should be examined precisely to identify the statements of the scholars of discrediting and endorsement and their significance. The research has concluded that the statements of discrediting and endorsement may vary in significance so that there is a need to tell the story of the sayings given by the scholars of discrediting and endorsement in its original text to clarify any implicit matters for all people. Moreover, specifying the targeted objective beyond the sayings of the scholars of discrediting and endorsement is very important because its absence causes a great difficulty judging the narrator and the Hadith in consequence. One more finding of this research is that the variety in between the statements of the scholars of discrediting and endorsement does not mean controversy or this science lacks disciplined rules, but it simply means man would possibly make reviews as long as new clues appear, and this is natural to both science and scientists.

Key words: variation in between scientists, expressions of discrediting and endorsement, degrees of discrediting and endorsement, incongruous critical statements.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مننه، ونشكره شكرا نبتغي به جزيل عطاءه، ومزيد رضوانه وفضله، ونرجو به مغفرته وعفوه. والصلاة والسلام على أشرف خلقه وصفيه من أنبيائه ورسله، والرحمة والرضى على آله وأصحابه أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، ودعاء وثناءً لا ينقطع لسلفنا الصالح الأئمة الحفاظ أوعية العلم، الذين حفظوا للأمة تراثها، فاستحقوا ثناء النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: " يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ"(١).

---

(١) أخرجه البزار في المسند:١٦/ ٢٤٧/ ٩٤٢٣ قال: حدثنا صالح بن معاذ حدثنا خالد بن عمرو القرشي حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قبيل عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النبى صلى الله عليه وسلم ..الحديث". وقال وخالد بن عمرو هذا مُنْكَر الحديث قد حدث بأحاديث عن الثوري وغيره لم يتابع عليها وهذا مما لم يتابع عليه وإنما ذكرناه لنبين العلة فيه. والطحاوي في: شرح مشكل الآثار : ١٠ / ١٧ح ٣٨٨٤. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: "حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ رُزَيْقٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأَلْهَانِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْه ... ذكره "، وقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَالْأَخْلَافُ: هُمُ الَّذِينَ ذَكَرْنَا مِمَّنْ يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْهُمْ، وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، لَا مَنْ سِوَاهُمْ مِمَّنْ لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْهُ، وَلَا يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ لِشُذُوذِهِ الَّذِي قَدْ شَذَّهُ، وَلِانْفِرَادِهِ الَّذِي قَدِ انْفَرَدَ بِه . والطبراني في مسند الشاميين:١/ ٣٤٤/ ٥٩٩ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى الدِّمَشْقِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا مَسْلَمَةُ بْنُ عُلَيٍّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْلِمٍ الْبَكْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ= الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة. والحديث جاء من أكثر من طريق ولكنها كلها ضعيفة، فطريق البزار فيه "خالد بن عمرو" وهو كما ذكره البزار، وطريق الطحاوي فيه " بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ"، مدلس وقال عنه أحمد ويحى بن معين: إذا حدث عن الثقات فهو مقبول، وإذا حدث عن المجهولين فلا (تهذيب التهذيب:١/ ٤٧٥) والحديث رواه بقية عن رُزَيْقٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأَلْهَانِيِّ ولم أقف له على ترجمة فيما اعتمت عليه من المراجع. وطريق الطبراني فيه مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيّ الخُشَنِي قال النسائي والدارقطني والبرقاني متروك الحديث، وقال الآجري عن أبي داود كان غير ثقة ولا مأمون(التهذيب:١٠/ ١٤٦). فالحديث وإن كان ضعيفا إلا أنه لا شك في عدالة حملة هذا العلم رحمهم الله جميعا ورضى عنهم.

فقد كان من أعظم النعم التي أمتن الله بها على الأمة الإسـلامية هؤلاء الأفذاذ الذين قاموا بواجبهم تجاه تراث الأمة خير قيام، أخلصوا النوايا، فشمروا السواعد، وايقظوا الهمم، نسوا حظ أنفسهم من الدنيا، وآثروا الآخرة، عرفوا للسنة مكانتها، فصرفوا عنايتهم وبذلوا وسعهم في الحفاظ عليها وصيانتها، فجمعوا وهذبوا وشرحوا ووضعوا القواعد والضوابط، فكان مما يسترعى الاهتمام، ويثير الدهشة، ويدعو إلى التوقف للدراسة والبحث ما وضعه علماء الجرح والتعديل من موازين دقيقة وزنوا بها رواة الحديث، وصاغوها في ألفاظ محددة المعنى عبروا بها عن حال كل راوٍ، وجُعلت أساس في قبول روايته أو ردها، تفردوا بهذا العمل غاية التفرد، حتى شهد القاصي والداني بجهودهم وإخلاصهم لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

وقد لمس ذلك كثير ممن طالعوا التراث الإسلامي، فهذا الكاتب مُوريس بُوكاى[1] يؤكد على هذه الحقيقة عندما تكلم عن الذين عنوا بجمع السنة باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع، حيث قال: إن الذين بادروا إلى جمع هذه الأقوال والأفعال في نصوص، قد قاموا بتحقيقات تتسم دائماً بالصعوبة، كما هو الشأن في حكاية جميع الأحداث بعد انقضائها. ولهذا كان همهم الأول في عملهم العسير في مدوناتهم منصباً أولاً على دقة الضبط لهذه المعلومات الخاصة بكل حادثة في حياة محمد صلى الله عليه وسلم، وبكل قول من أقواله. وللتدليل على ذلك الاهتمام بالدقة والضبط لمجموعات من الأحاديث المعتمدة، فإنهم قد نصوا على أسماء الذين نقلوا أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وذلك بالصعود في الإسناد إلى الأول من أسرة النبي صلى الله عليه وسلم ومن صحابته ممن

---

(١) كان طبيباً فرنسياً ونشأ على المسيحية الكاثوليكية، وكان الطبيب الشخصي للملك فيصل آل سعود ومع عمله في المملكة العربية السعودية وبعد دراسة للكتب المقدسة عند اليهود والمسلمين ومقارنة قصة فرعون، أسلم وألف كتابه القرآن والتوراة والإنجيل والعلم، وهو كتاب في علم مقارنة الأديان، ألفه عام ١٩٧٦، قام فيه الكاتب بدراسة علمية للكتب السماوية الثلاثة التوراة والإنجيل والقرآن بمقياس العلم الحديث، وترجم الكتاب لسبع عشرة لغة تقريبًا منها العربية.

https://www.marefa.org/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%B3_%D8%A8%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%8A

قد تلقوا هذه المعلومات مباشرة من محمد صلى الله عليه وسلم نفسه، وذلك بغية الكشف عن حال الراوي في جميع سلسلة الرواية، والابتعاد عن الرواة غير المشهود لهم بحسن السيرة وصدق الرواية، ونحو ذلك من دلائل ضعف الراوي الموجبة لعدم الاعتماد على الحديث الذى روى عن طريقه. وهذا ما قد انفرد به علماء الإسلام في كل ما رُوى عن نبيهم صلى الله عليه وسلم[١]. ولما كان همهم الأول في عملهم العسير في مدوناتهم منصبًا أولاً على دقة

الضبط لهذه المعلومات الخاصة بكل حادثة في حياة محمد صلى الله عليه وسلم كما صرح موريس بوكاى فقد وضعوا قواعد لقبول الرواة واعتماد مروياتهم واطلقوا أوصافًا على الرواة ، وكان لكل وصف دلالة يستدل بها على حال الراوي من القبول وعدمه، وتلك الأوصاف منها ما يدل على الضبط ومنها ما يدل على العدالة، وقد صدرت هذه الأوصاف منهم على الرواة نتيجة لاجتهادهم في الحكم عليهم، من خلال تتبعهم لمروياتهم، ومعرفتهم بتمام عدالتهم أو نقصها، ومتانة ضبطهم وحفظهم أو ضعفهم ، وكثرة وهمهم أو قلتهم، ومن مراعاة نحو ذلك من الأمور التي تدعوهم إلى إصدار ذلك الحكم عليهم. وقد جاءت ألفاظهم في وصف الراوي متفقة حينًا، ومختلفة حينًا آخر، وقد يقع الاختلاف في الراوي بين بعض الأئمة ، وقد تختلف عبارة الواحد منهم في نفس الراوي، مما دفع البعض إلى البحث عن أسباب هذا الاختلاف ومحاولة بيان كيفية التعامل معه، وقد رجح البعض أن مبدأ هذا الاختلاف يرجع إلى أنه لم يكن هناك اصطلاح[٢] موحد مقرر بين العلماء يتوافقون عليه في مسألة التعديل أو التجريح ولكن كل عالم اتخذ له معايير خاصة به قد تبلورت في ذهنه فاستخدمها لمعاني الجرح والتعديل عنده لا عند غيره من شيوخه ومعاصريه، ولذا قرر أن هذه الألفاظ النقدية التي صدرت منهم على الرواة ألفاظ وصفية وليست اصطلاحية، وإنها صدرت قبل توحد المصطلحات، ثم حاول بعض العلماء الذين عاشوا في القرن الثالث ومطلع القرن الرابع بلورة هذه الألفاظ النقدية

---

(١) القرآن والتوراة والإنجيل والعلم صـ ٢٤١.

(٢) وهو: توافقهم على استعمال ألفاظ مخصوصة يتداولونها على وجه التعارف فيما بينهم. (شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: صـ١٣٦.

الوصـفية وأن يجعلوا منها مصـطلحات نقدية ثابتة يدل كل مصـطلح منها على درجات القبول والرد بالنسبة للرواة[١].

وقد لفت انتباهي منذ فترة طويلة من خلال الاطلاع على أقوال علماء الجرح والتعديل أثناء إعدادي لبحث الماجسـتير والدكتوراه هذه القضـية، - اختلاف أقوال العلماء في الراوي الواحد - وازداد اهتمامي بها أثناء مراجعة بعض أبحاث الماجسـتير التي كُلفت من قبل القسـم بالإشـراف عليها، فوجدت الكثير

من الباحثات ينظرن نظرة عابرة إلى تلك الأقوال ثم يصـدرن الحكم على الحديث، وفى بعض الأحيان يكون الحكم تبعا لرأى عالم بعينه كالحافظ ابن حجر مثلا، أو ابن أبى حاتم دون التدقيق أو محاولة التوقف أمام بقية الآراء، فعقدت العزم على كتابة هذا البحث، والحقيقة أننى في البداية لم أكن أتصـور حجم ما كتب في هذا الموضـوع، وظللت متمسـكة بالفكرة رغم أن كل ما طرأ في بالى فكرة يمكن أن أضـيفها للموضـوع وجدت من تعرض لها بالذكر، فعلى سـبيل المثال، في محاولة التوفيق بين من قال فيه ابن معين ليس بشيء وهو في نفس الوقت ثقة وجدت المعلمي قد ذكرها في التنكيل بنفس الأسلوب الذى فكرت أن أعرضـه من خلال البحث[٢] وغير ذلك مما كاد يدفعني إلى أن أصـرف نظر عن البحث، ولكن بعد البحث والتدقيق و التحرير التام للتعريفات التي وضـعت لتلك المصـطلحات وما وضـعه لها العلماء من حدود دقيقة، وبالإحاطة بحال الراوي التي اختلفت فيه أقوال العلماء، وجمع ما قيل فيه من أوصـاف مع الأخذ في الاعتبار عرف كل إمام، واصـطلاحه، ومقاصـده بعباراته التي يصـف بها الراوي وجدت أنه لا يوجد تناقض ولا تعارض ، ولكن قد يوجد ترابط وتوافق بين تلك الأوصاف، وأنها تؤدى في النهاية إلى وضع الراوي في المرتبة التي تليق بحاله، ولا سيما أن الاختلاف في راوٍ ما لا يقع في الرواة الذين هم في أعلى مراتب التعديل، ولا في أعلى مراتب التجريح بل الاختلاف دائما يكون

---

(١) ذكره الدكتور: عزيز رشـيد محمد الداينى النعيمى في بحث بعوان: "ألفاظ الجرح والتعديل دراسـة وتحليل": صـ١٧ وسيأتي التنويه عنه في الدراسات السابقة.

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:١/ ٤٩.

في أصحاب الطبقة المتوسطة، والتي يكتب حديثهم للاعتبار أو الاختبار، وهذا ما أردت بيانه في هذا البحث ، وذلك تطلب منى أن أتناول فيه ذكر مراتب الجرح والتعديل، ثم تعريف الألفاظ الواردة في تلك المراتب لاسيما الألفاظ التي أستطيع من خلال تحرير معانيها تحريرا دقيقا الوصول إلى النتيجة أردت إثباتها - مثل لفظ " ثقة "- ، وذكر المصطلحات الخاصة ببعض العلماء ، وعرض بعض الرواة المختلف فيهم ومحاولة الربط بين أقوال العلماء وبيان ما بينها من تقارب. وقد جاء ترتيب البحث كالتالي:

الهدف من البحث:

١- بيان عمق الدراسة في أحوال الرواة، وأنه لا بد من الدقة في التعامل مع الرواة ومروياتهم، فلا يُكتفى بالنظر إلى ظاهر الأسانيد وأحوال الرواة، ولكن ينبغي التدقيق في كل ما يحيط بهما من قرائن وملابسات.

٢- محاولة الوقوف على عبارات أئمة الجرح والتعديل، والوقوف على المدلولات والاعتبارات التي يراعونها في إطلاقها على الرواة.

٣- محاولة التوفيق بين ألفاظ النقاد المتعارضة، وبيان ما بينها من تناغم رغم ما قد يبدو بينها من تعارض، وذلك من خلال عرض مدلول اللفظ عند الناقد، ووضعه جانب ألفاظ غيره من النقاد.

خطة البحث: قسمت البحث إلى:

مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة

المقدمة: واشتملت على:

مدخل إلى الموضوع، والهدف منه، وخطته، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: وتضمن أسباب اختلاف وجهة نظر علماء الجرح والتعديل في الراوي الواحد.

المبحث الثاني: وتضمن مراتب الجرح والتعديل.

المبحث الثالث: وتضمن بيان معانى بعض الألفاظ الواردة في تلك المراتب.

المبحث الرابع: وتضمن مدلول بعض ألفاظ الجرح والتعديل لدى بعض علماء الجرح والتعديل.

المبحث الخامس: وتضمن بعض الأمثلة التطبيقية.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

الدراسات السابقة:

قد تناولت كتب التراث مسألة تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وقام مصنفوها بذكر أراء العلماء في أيهما يقدم الجرح أم التعديل، وبينوا شروط تقديم أحدهما على الآخر، ولكنهم لم يتعرضوا لأسباب وقوع الاختلاف في الراوي فيما بينهم، وكذلك لم نجد من عرض نماذج للرواة المختلف فيهم، وبين أسباب الاختلاف، وحاول الوصول إلى نتيجة دقيقة- لاسيما في بدايات التألف :إلا في بعض الأحيان النادرة - وفي مواضع متفرقة، مثل ما حدث من تلاميذ بعض النقاد عندما لفت انتباهه إلى تعارض أقوالهم في بعض الرواة، وهو ما حدث مع عباس الدوري عندما راجع يحيى بن معين في زكريا بن منظور حين لاحظ أنه وثقه بعد أن كان قد جرحه(١). ومن المتقدمين من حاول دفع التعارض عن الناقد بترجيح أحد قوليه على الآخر، وهو ما عبر عنه ابن أبى حاتم بقوله: " ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم"(٢)(٣).

فقد نظر ابن أبى حاتم إلى حال الراوي من خلال وصف النقاد له فترجح عنده أقوال بعضهم لاعتبارات وملابسات توصل بها إلى الحكم على الراوي، فألحق به ما يليق به من أوصاف، وحذف ما رآه لا يناسب حال الراوي.

وكذلك فقد حاول البعض جمع بعض الرواة المختلف فيهم ودفع التهمة عنهم، ومن أوائل من تطرق

---

(١) حيث قال: سئل يحيى عن زكريا بن منظور فقال لا بأس به فقلت قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي أو نحو هذا من الكلام، فقال ليس به بأس وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طفيليا (يراجع تاريخ ابن معين رواية الدورى:٣/ ٢١٩/ ١٠١١).

(٢) الجرح والتعديل: ٢/ ٣٨.

(٣) مقتبس من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة: صـ٤٠ـ٥٠.

لهذا النوع من التصنيف: الإمام ابن شاهين [١] في كتابه (المختلف فيهم)[٢]، فقد أبرز المؤلف في هذا المصنف خلاصة آرائه في عدد من الرواة الذين بلغ مجموعهم "سبعة وستين راوياً"، وقد اعتمد في حكمه على أقوال ابن معين، والإمام أحمد دون غيرهما إلا نادراً. ولم يعتمد على أقوال الإمامين في كل ما قالاه عن راوٍ ما. ولأجل هذا وقع في تساهل في الحكم على بعض الرواة[٣] . ومنهجه في الكتاب أنه كان يذكر الراوي المختلف فيه، ويرجح من الآراء ما يراه أليق بحال الراوي بحسب من ضَعَفه ومن وثَقَه، وأحيانا يتوقف في الحكم على الراوي، وذلك حين يجد فيه رأيين لعالمين، فكان يتوقف فيه حتى يقف فيه على رأى لثالث، فممن توقف فيهم: أَبُو الْأَشْهب جَعْفَر بن الْحَارِث[٤]، وأحيانا يحمل ما جاء من تضعيف للراوي على مذهبه ومن هؤلاء: جَعْفَر بن سُلَيْمَان الضبعِي[٥]وكان يرى أنه إذا اتفق رأى الإمام أحمد وابن معين في الراوي، واختلف فيه غيرهما فالرأي رأيهما كما حدث في ترجمة: حَمَّاد بن نجيح[٦].

وإجمالا فالمؤلف رسم في الكتاب منهجا تمكن من جاء بعده من الاستفادة منه والبناء عليه، وتميز بالبساطة وسهولة التناول، فجزاه الله عن طلبة العلم خيراً.

---

(١) هو الشيخ، الصدوق، الحافظ، العالم، شيخ العراق، وصاحب (التفسير الكبير) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن أحمد. المعروف بـ ابن شاهين، نسبة لجده والد أمه، وهو بنسبته أشهر. ولد في صفر، سنة سبع وتسعين ومائتين، وتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. يراجع سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٣١/ ٣٢٠ ط الرسالة

(٢) تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري – الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية– ط: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.، والكتاب موجود أيضا على الموسوعة الشاملة بعنوان:" ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه" – تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري ـ مكتبة أضواء السلف– الرياض – السعودية ـ ط: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٣) نقلا عن محقق كتاب المختلف فيهم "عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري": صـ٨،٩.

(٤) المختلف فيهم: صـ٧٥.

(٥) ضعفه لأجل ما نسب إليه أنه كان يسب الشيخين (أبا بكر وعمر رضى الله عنهما) المرجع السابق: صـ٢٣.

(٦) المرجع السابق: صـ ٢٧.

وبالإضافة إلى ذلك فقد وجد في بعض تلك المصنفات الإشارة إلى أسباب وقوع التعارض من الناقد في الراوي. كما هو في المدخل حيث قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي: " وهذا لأنه قد يخطر على قلب المسؤول عن الرجل من حاله في الحديث وقتا ما ينكره قلبه فيخرج جوابه على حسب الفكرة التي في قلبه ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر فيجيب عما يعرفه في الوقت منه"، قال: وليس ذلك بتناقض ولا إحالة ولكنه صدر عن حالين مختلفين عرض أحدهما في وقت والآخر في غيره[١] .

ومنه ما ذكره الخطيب البغدادي من أن الناقد قد يتعارض قولاه بسبب تغير اجتهاده في الراوي لحصول علم جديد[٢].

وكذلك ما نبه عليه الحافظ أبو الوليد الباجي من أن الاختلاف في الراوي يرجع إلى اختلاف أحوال الرواة بالمقارنة بغيره[٣] . ومنهم من أرجع السبب إلى أن من النقاد المتشدد ومنهم المتساهل وهو ما أشار إليه الإمام الحافظ الذهبي.[٤][٥]

ولا أريد أن أطيل في هذا الأمر لأنى سأذكره لاحقا إن شاء الله في أسباب وقوع الاختلاف في الرواة. والحقيقة أن هذه الإشارات التي جاءت في هذه المصنفات قد وردت متفقة مع طبيعة تلك المصنفات التي كان هدف مصنفوها جمع أقوال علماء الجرح والتعديل في رواة الحديث، فنقلت تلك الأقوال كما هي دون التوقف عند أسباب أو الخلوص إلى نتائج، ولكن لله الحمد والمنة فإن جهود الأمة في

---

(١) نقله عنه الزركشي في النكت على ابن الصلاح :٣/ ٣٦١.

(٢) وذلك حين نبه في ترجمة عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة، أبى الصلت حين تعارض فيه رأى ابن معين، – قال بعد أن ذكر حوار عبد الخالق بن منصور مع ابن معين وسؤاله له عن أبى الصلت – : أحسب عبد الخالق سأل يحيى عن حال أبي الصلت قديما، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد فأجاب إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن حاله. (تاريخ بغداد: ١٢/ ٣١٥/ ٥٦٨١).

(٣) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: ١/ ٢٨٣ـ٢٨٧

(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث: صـ٨٣، ٨٤.

(٥) مقتبس من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة: صـ٤٣.

حفظ تراثها متواصلة بعون الله، فجهود المخلصين لم تقف عند هذا الحد بل استرشدوا بما حوته تلك المصنفات، ثم قاموا باستقراء الأسباب، واجتهدوا في وضع حلول للتعامل مع تلك الظاهرة.

وقد بدأ بلورة ذلك، وإبرازه في صورة واضحة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي[١]، حيث تولى الدفاع عن حوالى (٢٧٣) راويًا ممن طُعن فيهم بغير حجة، وضَمَّنَ ذلك في كتاب سماه: (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل).

وهناك كثير من الباحثين والمؤلفين المعاصرين من اهتم بهذه القضية فظهرت كثير من الأبحاث والمؤلفات التي كُتبت في هذا الموضوع والتي قام مؤلفوها بعرض أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة المختلف فيهم، وعرض كل منهم وجهة نظره في أسباب اختلاف أقوالهم في الراوي سواء كان الاختلاف صادرا من عالم واحد، أو تضاربت الأقوال فيه من أكثر من عالم، وحاول كل باحث ذكر أسباب الاختلاف وتعارض أقوال النقاد في الراوي، وبيان كيفية التعامل مع هذه الأقوال.

وهذه الأبحاث كثيرة ومتشعبة كما ذكرت من قبل وسأذكر منها على سبيل المثال:

١- اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين[٢]:

قد خصص المؤلف هذا البحث لمعالجة ظاهرة تعدد أراء ابن معين في الراوي الواحد حيث كانت هذه الظاهرة واضحة جلية عنده، فقد شمل نقده بالجرح أو التعديل سائر الرواة تقريبًا، وتعددت مجالس نقده، وتكاثر رواة مادتها في الجرح والتعديل عنه، فبدأ بذكر نماذج من أقوال بعض النقاد المختلفة في

---

(١) العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، نسبة إلى (بنى المعلم) من بلاد عتمة باليمن، ولد سنة: ١٣١٣ه ١٨٩٤م، ونشأ في عتمة باليمن، وتردد على بلاد الحجرية (وراء تعز) وتعلم بها وسافر إلى جيزان (سنة:١٣٢٩) في إمارة محمد بن على الإدريسي، بعسير، وتولى رئاسة القضاء، ولقب بشيخ الإسلام وبعد موت الإدريسي (١٣٤١هـ) سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححا كتب الحديث والتاريخ (حوالي سنة ١٣٤٥) زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة (١٣٧١) فعين أمينا لمكتبة الحرم المكي (١٣٧٢) إلى أن شوهد فيها منكبا على بعض الكتب وقد فارق الحياة. وقيل: بل توفي على سريره. ودفن بمكة. ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م) (الأعلام للزركلي :٣/ ٣٤٢).

(٢) لسعدي بن مهدي الهاشمي ـ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الراوي الواحد، فعرض رأى الإمام أحمد وأبى زرعة الرازي والنســائي. ثم ذكر نموذج لأحد الرّواة الّذين اختلفت أقوال النقاد فيهم، وهو (أســامة بن زيد الليثي) ، نقل فيه أراء كل من: يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والنســائي، والذهبي، وابن حجر[١]. ثم ذكر أكثر الرواة الذين تعددت فيه أقوال ابن معين، وهو (محمد بن إســحاق)، فنقل الأقوال المختلفة التي وردت عن ابن معين، وما نقله ابن معين عن شيوخه في ابن إسحاق، ثم قام بتحليل الآراء للوصول إلى وصف يليق بحال ابن إســحاق[٢]. ثم عرض مواقف بعض الحفاظ من أقوال ابن معين المختلفة، وذكر منهم أبا حفص عمر بن شــاهين ومحاولته في كتابه (المختلف فيهم)، أن يوفق ويجمع بين أرائه، وذكر نماذج من تلك المحاولات، وختم البحث ببيان الخطوات التي يجب اتباعها في الجمع والتوفيق بين أقوال ابن معين المختلفة في الرّواة. وهى خطوات يجب اتباعها في الجمع والتوفيق بين أراء النقاد في الرواة المختلف فيهم عموما. فجزى المؤلف عن طلبة العلم خير الجزاء.

٢- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية[٣]: عرض المؤلف في الفصل الثالث من الباب الثالث الرواة الذين نُقل عن أبى زرعة تعديلهم وتجريحهم، وعلل صنيع أبى زرعة من توثيقه للراوي وتعديله له أنه ربما كان ذلك الراوي عنده ثقة ثم ظهر منه ما يبرر له تجريحه، كأن يُحَدِث بحديث ضعيف ثبت عنده ضعف طرقه، أو لعل تجريحه للراوي مرة، وتوثيقه مرة أخرى يعود إلى أنه قد وثق الراوي قبل اختلاطه، فيحمل تجريحه له على ما بعد اختلاط ذلك الراوي. وذكر الأمثلة على ذلك[٤].

---

(١) يراجع اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين: صـ١٢.

(٢) المرجع السابق: صـ٢٣.

(٣) وهو أيضًا دراسة وتحقيق: الدكتور سعدى الهاشمي، وهو في الأصل رسالة أعدها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه، إشراف الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم. المملكة العربية السعودية ـــ المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي -ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م .

(٤) يُراجع كتاب أبى زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية من صـ٩٦٣-٩٦٩.

٣- تحرير **علوم الحديث** [١]: تكلم في أول الكتاب عن المصطلحات الخاصة بعلم الحديث دراية، وأقسام الحديث، وشروط قبوله، واعتنى بعرض مراتب الجرح والتعديل، وذكر ألفاظها وتحريرها تحريرا دقيقًا، كما تعرض لذكر معانى ألفاظ الجرح والتعديل التي اختلف معناها عند بعض العلماء.

٤- **مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة** [٢] استقصى المؤلف في الكتاب الأسباب التي نشأ عنها تعارض أراء علماء الجرح والتعديل في الراوي، سواء كان التعارض حقيقيا أو ظاهريا. وأورد تحت كل سبب أمثلة لبعض الرواة الذين اختلفت أقوال النقاد فيهم، وذكر في ترجمة الراوي ما ورد فيه من مصطلحات التوثيق، وما جاء فيه من مصطلحات التجريح، مع التحقيق في أمر التعارض، وبيان السبب الذى أدى إلى التعارض وطرق إزالة التعارض.

والحقيقة أنى استفدت من هذا البحث فائدة كبيرة رغم أنى لم أعثر عليه إلا مؤخرا عندما بدأت في البحث عن المزيد مما كتب في نفس الموضوع، خاصة وأنه استوفى الموضوع استيفاءً تاما، فقد ذكر أسباب وقوع التعارض في الراوي الواحد، سواء كان التعارض صادراً من ناقد واحد أو كان من أكثر من ناقد، وعرض الأمثلة للرواة الذين اختلفت أراء النقاد فيهم، مستوفيا لأقوال النقاد من جرح وتعديل، وتتبع أحوال الرواة للخروج بالنتيجة وبين أسباب تضارب أقوال النقاد فيه، ولم يكتف بذلك بل استخلص نتائج في كل فصل جعلها ضوابط يُسترشد بها إلى التخلص من التعارض في الرواة. فجزاه الله عن طلبة العلم خيرا.

٥- **ألفاظ الجرح والتعديل دراسة وتحليل**[٣] اعتنى المؤلف في البحث بالتأريخ لبداية ظهور ألفاظ الجرح والتعديل، وأن بدايتها كانت منذ عصر الصحابة، واستنتج فيها أن المتقدمين من المحدثين لم يكونوا

---

(١) لعبد الله بن يوسف الجديع - مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان -ـ طـ: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) تأليف الدكتور جمال أسطيرى ـ دار أضواء السلف الرياض ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

(٣) للدكتور: عزيز رشيد محمد الداينى النعيمى مدرس الحديث في الجامعة الإسلامية ـ قسم الحديث. لم يذكر طبعة للكتاب ولا دار النشر.

قد تعارفوا على ألفاظ خاصة محددة يدل كل لفظ منها على درجة من درجات القبول والرد، وأنهم لم يتفقوا على تعابير بعينها في ذلك الوقت، ورأى أنه يتعين على الباحث دراسة ألفاظ كل عالم منهم على حدة، وتحديد مراده من ألفاظه، إذ أنه رأى أن كثير من هذه الألفاظ وصفية لا اصطلاحية ، وأشار إلى المحاولات التي قام بها المتأخرون من المحدثين لبلورة المصطلح النقدي وهى وإن كانت محاولات جادة إلا أنها من وجهة نظره لم تتبلور في مصطلح موحد يستطيع الباحث أن يحكم بوضوح على الراوي وعلى روايته إن انفرد.

٦- **أسباب اختلاف علماء الجرح والتعديل في الحكم على الراوي**[١]. اعتنت الباحثة في البحث بدراسة أسباب الاختلاف في الرواة، وكيفية التعامل معها، ووضع الحلول لتلك المشكلة، وذكرت أمثلة للرواة المختلف فيهم وبينت الأسباب التي أدت إلى اختلاف أراء النقاد فيهم. ورأت أن الوصول إلى سبب اختلاف النقاد في الراوي يعتمد على عناصر متعددة، وذكرت منها:

١- دراسة حياة الراوي دراسة تحليلية عميقة في جميع مراحل حياته..

٢- معرفة مناهج النقاد الذين تكلموا في الرواة وألفاظهم، وأكدت على التنبيه إلى ما انفرد به النقاد من اصطلاحات وقواعد نقدية.

٣- النظر إلى طبيعة العلاقة بين الناقد وبين الراوي.

٤- يجب التمعن في كلام النقاد والوقوف على موضـــع الجرح والتعديل منه وفهمه من خلال الســـياق العام[٢].

---

(١) بحث مقدم من لمياء أحمد عبد الدايم نصـــر الله، طالبة بمرحلة الدكتوراه، بقســـم الحديث الجامعة الإســـلامية العالمية' إسلام آباد، مجلة الأضواء: ٣٥:٢٦

(٢) ذكرت ذلك في الخلاصة صـــ٢٣٩. هي اعتبرت أن هذه الأمور تساعد على الوصول إلى سبب الخلاف في الراوي. في حين أن هذه العناصـــر تســـاعد في إزالة التعارض وتمكن من إمكانية تقريب وجهات النظر وهذا ما حاولت إثباته من خلال هذا البحث.

٧- **جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي دراسة تأصيلية تطبيقية**[١]

تناول الباحث في هذا البحث صلة الجهالة بالعدالة والضبط، وأن الحكم على أي راوٍ قائم على أمرين: العدالة والضبط، وبناء عليهما تتحدد مرتبة الراوي في سلم الجرح والتعديل، فإذا ثبت صدق الراوي وأمانته (العدالة) وتحققت تأديته للحديث كما سمعه (الضبط) وصف بأنه ثقة، فإن خف ضبطه قليلاً وصف بأنه (صدوق) أو نحوها من أوصاف الجرح والتعديل، وإن كان فيه ما يخرم عدالته ويشكك في صدقه وصف بأنه متهم، أو متروك، أو نحو ذلك.

فتوثيق الراوي يتوقف على الإخبار بعدالته وضبطه معا - ويوصف من جمع بين الوصفين بكونه ثقة - وقد يعبرون عن الثقة بالعدل في بعض الأحيان، فيقولون فلان ثبتت عدالته أو عُدِّل، أو عدَّله فلان، ويعنون أنه ثقة أي حُكِمَ عليه بأنه عدل ضابط[٢].

فقد بين الصلة بين العدالة والضبط وأنه باجتماعهما يوصف الراوي بكونه ثقة وفى هذا دلالة على أن المعنى الدقيق لبعض المصطلحات لا يثبت مدلوله الدقيق إلا باجتماع الصفتين، فتوثيق الراوي يتوقف على وصفه بالعدالة والضبط، فإذا تحقق الوصفين في الراوي ثبت توثيقه، إلا ما قد يحدث في بعض الأحيان من تعبير النقاد بالعدل عن الثقة، فيفهم منه أنه إذا وصف الراوي بكونه ثقة فهو عدل ضابط، وإذا وصف بكونه عدل فهو ثقة أيضا يجمع بين الوصفين - العدالة والضبط - وهذا الكلام يتفق مع ما أردت إثباته وهو أن تحرير الألفاظ ومعرفة ارتباط بعضها ببعض، يحل كثير من إشكالية ما كان ظاهره التعارض في أقوال النقاد.

وفى النهاية فإن هذه الأبحاث تتفق في مجملها في كونها تناولت دراسة ظاهرة اختلاف أقوال النقاد في بعض الرواة وبيان تضارب أقوالهم فيهم، وذكر أسباب الخلاف، وعرض بعض الأمثلة لهؤلاء الرواة، كما حاول بعضهم وضع القواعد التي يمكن من خلالها إزالة التعارض، ولكنى من خلال هذا البحث

---

(١) أطروحة أعدت لنيل الدكتوراه في الحديث وعلومه، إعداد الطالب عبد الجواد حمام، إشراف الدكتور: بديع السيد اللحام، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

(٢) سيأتي ذكره في صـ ٧٠٦ من البحث.

حاولت بيان ما يوجد بين هذه الآراء من تقارب، وإنها وإن بدت متعارضـة ولكن بشـيء من التدقيق في معنى تلك المصطلحات وتحرير ألفاظها وبيان مراد كل عالم من لفظه يبدو ما بينها من توافق وتقارب.

المبحث الأول

من أسباب اختلاف وجهة نظر علماء الجرح والتعديل في الراوي الواحد

حاول كثير من العلماء سلفا والباحثين خلفا من خلال الاستقراء والتتبع لهذه الظاهرة توضيح الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك الظاهرة، وعرض كل منهم الأسباب التي استطاع أن يستخلصها من خلال التتبع والاستقراء، فقاموا بجهد مشكور في توضيح الأسباب التي أدت إلى ظهور التعارض بين النقاد أو الناقد الواحد في بعض الرواة. سأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - **عدم وجود اصطلاح موحد مقرر بينهم**، ولهذا يقول كل واحد من النقاد عبارته التي يراها مُؤدية للحكم الذي حكم به على الراوي. وقد استشهد الحافظ المنذرى عند حديثه عن اختلاف المحدثين في تضعيف الرجال وتعديلهم [١] بقول الإمام أبى عيسى الترمذي[٢]:" وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم". وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة قال: والمراد من إيراد المنذري له هنا: أن حكم المحدث الناقد على الراوي بجرحه أو تعديله حكم اجتهادي، فلذا يقع فيه الاختلاف بين المحدثين، وغيره، كما يقع الاختلاف فيما هو اجتهادي بين الفقهاء وغيرهم[٣]. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نحو هذا القول فقال: "وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم"[٤].

٢ - **وقد يكون الاختلاف بسبب تغير الاجتهاد**، ولأنهم لم يكن لهم اصطلاح يرجعون إليه في أحكامهم على الرواة، وإنما اجتهدوا في ذلك كما تقرر سابقاَ، فقد يتغير اجتهاد أحدهم تبعا لما قد يقف عليه من حال الراوي في بعض المواقف.

وقد فصل القول في ذلك أبو الوليد الباجي في كتاب (التعديل والتجريح) قال: " أحوال المحدثين في

---

(١) جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: ص٦٤،٦٥.

(٢) في كتابه العلل " الصغير باخر كتابه "الجامع:٥/ ٧٥٦ .

(٣) هامش جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: صـ٦٥.

(٤) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية: صـ٢٠.

الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر". ثم بين أن ذلك يحدث بكثرة مجالسة الشيخ للرجل ومحادثته له وسبر ما يخبره به من المعاني بما يخبر به غيره من الناس فإذا كان بين الخبرين توافق تحقق صدقه لديه وحكم بتصديقه، فإذا وافق له يوم ما أن وَجد خلاف بين ما أخبره به وبين ما أخبر به غيره، اعتقد فيه الوهم والغلط، ولكن لم يخرجه ذلك عنده عن رتبة الصدق، فإذا كثرت مجالسته ومحادثته له ووجد أنه لا يكاد يخبر بشيء إلا أخبر أهل الثقة والعدالة بخلاف ما أخبر به غلب على ظنه كثرة غلطه وقلة استثباته واضطراب أقواله وقلة صدقه، ثم بعد ذلك قد يتبين من حاله العمد أو الغلط ، فبحسب ذلك يحكم في أمره، فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يختلف في جرحه أو تعديله، ومن كان بين الأمرين، مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة وقع الترجيح فيه، وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرته يكون الحكم عليه. وأوضح ذلك بذكر مثال: أن يحدث عن الزهري محمد بن إسحاق[1] مثلا بحديث، ويحدث عنه بذلك الحديث أحد الأئمة الذين عُلِم حفظهم حديث الزهري وإتقانهم له كمالك، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، وسفيان ابن عيينة، ومن أشبههم من الأئمة الحفاظ المتقنين فإن اتفقوا على خلاف ما حدث، أو خالفه أحد هؤلاء الأئمة، وكثر ذلك فإنه يحكم بضعف واضطراب حديثه وكثرة خطئه، فإن انضاف إلى ذلك أن ينفرد بالأحاديث المناكير عن مثل الزهري وكثر ذلك منه جُرِّح إلى أن يقال فيه منكر الحديث متروك الحديث، وربما كثر ذلك منه حتى يتبين تعمده، فينسب إلى الكذب. وإذا رأيته لا يخالف هؤلاء الأئمة المتقنين الحفاظ ولا يخرج عن حديثهم حكم بصدقة وصحة حديثه.

فهذان الطرفان من الموافقة والمخالفة لا خلاف في أن الترجيح إنما يقع على أساس كثرة أحد الأمرين منه وقلته وعلى قدر ما يحتمله حاله في علمه ودينه وفضله، ولذلك يختلف أهل الجرح والتعديل في الرجل، فيوثقه يحيى بن سعيد القطان، ويضعفه عبد الرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة، ويجرحه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل ممن هو من أهل العلم بذلك يقع اختلافهم في ذلك على

(١) محمد بن إسحاق بن يسار، إمام المغازي. (التهذيب:٩/ ٣٨، والتقريب:٢/ ١٤٤).

هذا الوجه[١].

وقد نبه على هذه الحالة الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في المدخل قال: وهذا لأنه قد يخطر على قلب المسؤول عن الرجل من حاله في الحديث وقتا ما ينكره قلبه فيخرج جوابه على حسب الفكرة التي في قلبه، ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر فيجيب عما يعرفه في الوقت منه قال: وليس ذلك بتناقض ولا إحالة ولكنه صدر عن حالين مختلفين عرض أحدهما في وقت والآخر في غيره[٢] .

وفى هذه الحالة قال بعض المتأخرين: إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف[٣].

٣- **وقد يكون الاختلاف بسبب تغير في حال الراوي نفسه :** كأن يتغير حال الراوي من الضبط إلى الإضراب بسبب الوهم أو الاختلاط، فيكون حكم الناقد عليه تبعا لأحواله، فقد يحكم الناقد على الراوي بالتوثيق بسماع مجلس، أو رواية حديث انتقاه الراوي، فاستقبل به الناقد، فيوثقه لإصابته فيه، ثم يخلط الراوي بعد، أو يروى شيئا ينكشف به أمره، فيتراجع الناقد عن توثيقه إلى تجريحه. وذلك ما حدث مع الإمام يحيى بن معين في مجالد ابنِ سعيد[٤]، فقد وثقه، مرة وضعفه مرة أخرى، فقد قال فيه مرة ثقة[٥]، وصح عنه أنه قال فيه: مجالد صالح كأبيه[٦]، وقد ثبت عنه ما يخالف ذلك، قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: مجالد وحجاج لا يحتج بحديثهما[٧]، وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: "سمعت يحيى ابن معين يقول: مجالد ضعيف واهي الحديث" وقال أبو بكر: قلت ليحيى بن معين

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: ١/ ٢٨٠،٢٨١ بتصرف.

(٢) نقله عنه الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح:٣/ ٣٦١ .

(٣) فتح المغيث: ٢/ ٣٦ .

(٤) مُجَالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني، أبو عمرو ، ويقال أبو سعيد الكوفي (ت١٤٤هـ)(تهذيب التهذيب:١٠/ ٣٩.

(٥) تاريخ ابن معين رواية عباس الدورى: ٣/ ٢٦٩/ ١٢٧٧ .

(٦) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمى صـ٢١٧/ ٨١١.

(٧) تاريخ ابن معين رواية عباس الدورى: ٤/ ٥٩/ ٣١٤٢.

كان يحيى بن سـعيد القطان يقول: " لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله لرفعه" والتضـعيف هو الذى استقر عليه أمر يحيى بن معين في مجالد، وسبب تحوله عن توثيقه أن مجالداً تغير حفظه بآخره ، وقد دل على تغيره ،ما ثبت عن أحمد بن سـنان قال: سـمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سـعيد وأبى أسـامة: ليس بشـيء، ولكن حديث شـعبة وحماد بن زيد وهشـيم وهؤلاء القدماء قال أبو محمد يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره(١). فقد وثقه يحيى بن معين أولا ثم تغير رأيه فيه بعد ذلك لما رأى من تخليطه واختلال ضبطه.

٣- محمول على اختلاف السياق الذى يطرح من خلاله السؤال.

وذلك يتعلق بأمور منها:

أ – وصف الراوي إذا سُئل عنه مقرونا بغيره يختلف عن وصفه إذا سئل عنه بمفرده، قال السخاوى: فقد يقولون: فلان ثقة أو ضـعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسـبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السـؤال، كأن يسـأل عن الفاضـل المتوسـط في حديثه ويقرن بالضـعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، ؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط. ولأجل ذلك قال: أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزكين ومخارجها.

ومثاله ما قاله عثمان الدارمي: سـألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه(٢)كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف. فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضـعيف مطلقا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضـعيف بالنسـبة لسعيد المقبري(٣).

---

(١) يراجع في ترجمته (الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١/ ١٦٥٣ ويراجع في ترجمته أيضاالتهذيب:١٠/ ٣٩ـ٤١).

(٢) هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقى أبو شبل المدني. في التهذيب روى عنه ابنه شبل وهو الصحيح حيث أن ما جاء في التهذيب:" قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء وابنه كيف حديثهما...إخ " (تهذيب التهذيب:٨/ ١٨٦، ١٨٧)

(٣) فتح المغيث بشرح الفيه الحديث للعراقي: ٢/ ١٣٢.

ب – التأكيد على فضل عالم معين أهمل قدره أثناء ذكره مع غيره.

كأن يكون العالم مثلا من أهل الفضل والتفرد في هذا الشأن فيُقدم عليه غيره أو يُساوى به، فيأتي المسئول بما يدل على جرح من لا خلاف على توثيقه. فقد ذكر لأبي عبد الرحمن النسوي أن ابن وهب فضل الليث على مالك، فقال: وأي شيء عند الليث؟ لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة. ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والتثبت، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به(١).

فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم الى بعض، وقد يحكم بالجرح على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به، لما شهر من فضله وعلمه، وأن حاله يحتمل مثل ذلك. فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم(٢).

٤- اختلاف طبيعة النقاد من حيث التشدد والتساهل.

ومن أسباب وقوع اختلاف الآراء في الرواة أن النقاد لم يكونوا على درجة واحدة في تقييم الراوي، بل كان منهم المتشدد ومنهم المتساهل، فالمتساهل يعبر عن الراوي بالوصف الذى يأتي متطابقا مع منهجه في حين يصفه المتشدد بوصف يخالف ما وصفه به المتساهل، ومن هنا فقد نبه على هذا الأمر الإمام الذهبي بعد أن أكد على ضرورة الاستقراء التام لعرف كل إمام والوقوف على مراده من مصطلحاته، ومقاصده من عباراته الكثيرة. قال: ومن ثم، قيل تجب حكاية الجرح والتعديل:" فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل". فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم. والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة. والمتساهل كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات(٣).

---

(١) التعديل والتجريح: ١/ ٢٨٥.

(٢) المرجع السابق:١/ ٢٨٧.

(٣) الموقظة: صـ٨٣.

المبحث الثاني

مراتب الجرح والتعديل وألفاظها

لا بد أولا من بيان مراتب الجرح والتعديل، لأن كل ما يتلوه مبنى عليه ومتفرع منه، فلا نستطيع أن نقوم بتحرير ألفاظ الجرح والتعديل دون بيان مرتبتها في سـلم الجرح والتعديل، وكذلك فإننا لم نتمكن من الكلام عن تعارض أقوال النقاد في الرواة، ولا التنبيه على مرادات العلماء من ألفاظهم، إلا بعد ذكر تلك المراتب.

وقد عني علماء نقد الرجال بذكر ألفاظ الجرح والتعديل، وبيان مراتبها ودرجاتها التي يدل تغايرها على تباين أحوال الرواة في القوة والضعف، وقد رتبها ابن أبي حاتم الرازي[١] في مقدمة كتابه[٢]فجعلها أربع، وهو ما ذهب إليه أيضـاً الخطيب البغدادي[٣] في الكفاية[٤] وكذلك فعل الإمامان ابن الصلاح[٥]

(١) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة "٣٢٧هـ". (تذكرة الحفاظ:٣/ ٣٤).

(٢) يراجع الجرح والتعديل: ٣٧/٢.

(٣) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). (وفيات الأعيان:١/ ٩٢، وتذكرة الحفاظ:٣/ ٢٢١)

(٤) يراجع الكفاية في علم الرواية: صـ٢٢.

(٥) هو عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) (وفيات الأعيان:٣/ ٢٤٣/ ٤١١، تذكرة الحفاظ:٤/ ١٤٩).

في كتابه[١] والنووي[٢]: في مختصره المسمى "بالتقريب"[٣] والذي شرحه الإمام السيوطي[٤] بكتابه الجامع "تدريب الراوي[٥] .

وجعلها الإمامان الذهبي[٦]، ثم العراقي[٧] خمس مراتب[٨]، وجعلها شيخ الإسلام [٩] ست طبقات جعل أولها الصحابة، ثم جاء شمس الدين السخاوي[١٠] فجعلها ستا أيضا ولكن الفرق بين صنيع شيخ الإسلام وبين صنيع السخاوى أن شيخ الإسلام جعل أولها طبقة الصحابة ثم جعل المرتبة الثانية تجمع بين الطبقة الأولى والثانية عند السخاوى(وهى التعبير بأفعل، كأوثق الناس، أو تكرير الصفة

(١) يراجع مقدمة ابن الصلاح: صـ ١٢٢،١٢٣.

(٢) هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى وكان أبوه من أهلها المستوطنين بها، وتوفى: ٦٧٦هـ. (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/ ٣٩٥/ ١٢٨٨).

(٣) المعروف بـ" التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" وهو مختصر لكتابه " الإرشاد" الذي اختصره من كتاب "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٤) هو عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) (النور السافر عن أخبار القرن العاشر: صـ٥١، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة :٢٢٧/١) .

(٥) يراجع تدريب الراوى:١/ ٤-٤-٤٠٧.

(٦) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) (الوافي بالوفيات:٢/ ١١٤، معجم الشيوخ للسبكي: صـ ٣٥٢).

(٧) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة:٤/ ٢٩/ ٧٣٢.

(٨) يراجع ميزان الاعتدال:١/ ٤، شرح التبصرة والتذكرة:١/ ٣٧٠.

(٩) خاتمة الحفاظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة٨٥٢ه)

(١٠) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) (نظم العقيان في أعيان الأعيان: صـ١٥٢).

كثقة ثقة) فهما مرتبتان عند السخاوى ومرتبة واحدة عند شيخ الإسلام [١].

وعليه فإن مراتب الجرح والتعديل على ضـوء ما ذكره السـخاوى واسـتقر عليه الرأي هي: **المرتبة الأولى:** الوصف بما يدل على المبالغة، وهو الوصف بأفعل؛ مثل فلان أوثق الناس، وأعدل الناس وإليه المنتهى في التثبت، ومثله قول الشـافعي في ابن مهدي: لا أعرف له نظيرا في الدنيا ويلتحق بها قول بعضهم: فلان لا يسأل عن مثله[٢].

المرتبة الثانية: إذا كرر لفظ التوثيق، إما مع تباين اللفظين، كقولهم: ثبت حجة، أو ثبت حافظ، أو ثقة ثبت، أو ثقة متقن، أو نحو ذلك. وإما مع إعادة اللفظ الأول، كقولهم: ثقة ثقة، ونحوها. ولم يذكر هذين المرتبتين ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح.

المرتبة الثالثة: ثقة، أو ثبت، أو حجة، أو إمام، أو حافظ، أو متقن، أو عدل إلى نحو ذلك. وهى المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم ومن تبعه.

المرتبة الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وهي المنزلة الثانية عند ابن أبى حاتم واقتصر فيها على

---

(١) قال السخاوى: مراتب التعديل ست، فأرفع مراتب التعديل ما أتى، كما قال شيخنا، بصيغة أفعل، كأن يقال:(أوثق الناس..إلخ) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى:٢/ ١١٤،١١٣.

ويقصد بقوله قال شيخنا (الحافظ ابن حجر) . وكذلك رأى محمد أبو شُهبة في الوسيط في: (علوم ومصطلح الحديث: صـــ٤٠٧) أن الحافظ جعل صيغة أفعل التفضيل المرتبة الأولى حيث قال: وإليكم بيان مراتب التعديل على ضوء ما ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه القيم "تقريب التهذيب" مرتبة من الأعلى إلى الأدنى، ومضـافا إليها زيادات من كلام غيره من العلماء. المرتبة الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة وهو الوصف بأفعل؛ مثل فلان أوثق الناس.

والواقع أن الحافظ ابن حجر جعل أفعل التفضـيل مع تكرار لفظ التوثيق مرتبة واحدة وجعل المرتبة الأعلى مرتبة الصحابة كما هو مذكور في تقريب التهذيب:١/ ٤ . وقد نبه على هذا أيضا الصنعانى في (توضيح الأفكار:٢/ ١٦٠) قال بعد أن ذكر كلام السخاوى: قلت: الذي في مقدمه التقريب للحافظ أنه جعل أفعل وتكرير الصيغة مرتبة واحدة هي أول المراتب.

(٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي:٢/ ١١٤،١١٥.

الإشارة بقوله: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به[١]، وزاد فيها العراقي: مأمون، أو خيار، أو ليس به بأس[٢]

المرتبة الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلا، وقد مثل لها ابن أبي حاتم بقوله: شيخ[٣]، وزاد العراقي في هذه الرتبة مع قولهم: محله الصدق: إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، جيد الحديث، حسن الحديث، وزاد شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر قولهم: صدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة [٤].

المرتبة السادسة: وهى الرابعة عند ابن أبي حاتم واقتصر فيها على قوله: صالح الحديث [٥].

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/ ٣٧.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي:٢/ ١١٥. وبمراجعة المصدر وجد أن السخاوى عبر عن هذه المرتبة بالخامسة وعن التي قبلها بالرابعة، وهو خطأ والصحيح الرابعة، وإنما نشأ الخطأ عندما بدأ في ذكر مراتب الجرح والتعديل، ذكر ألفاظ المرتبة الأولى والتي مثل لها بأفعل التفضيل وقال: ثم يليه ما هو المرتبة الأولى عند الذهبي في مقدمة ميزانه، وتبعه الناظم (ما كررته) من ألفاظ المرتبة التالية لهذه خاصة، (ثم يليه) ما هو المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وتبعه ابن الصلاح، والثانية عند الناظم، والرابعة بالنسبة لما قررناه (ثقة أو ثبت)، ـــ والضمير راجع على ما ذهب إليه من تقسيمه للمراتب إلى ست وكذلك نسبته ذلك إلى الحافظ ابن حجر كما سبق ذكره في الصفحة السابقة، فاعتباره تلك المرتبة الرابعة خطأ لأنها تعتبر الثالثة وليست الرابعة.

وما يؤكد ذلك قوله عندما ذكر ألفاظ المرتبة السادسة (كذا شيخ وسط أو وسط فحسب) أي: بدون شيخ (أو شيخ فقط) أي: بدون وسط، ولم يذكر ابن الصلاح تبعا لابن أبي حاتم في هذه المرتبة التي هي عندهما الثالثة غير الأخيرة انتهى. والمرتبة الثالثة بالنسبة لابن أبى حاتم وابن الصلاح ليست السادسة بل الخامسة بالنسبة لتقسيم السخاوى. يراجع فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي:٢/ ١١٨،١١٤،١١٥

(٣) الجرح والتعديل:٢/ ٣٧.

(٤) يراجع: شرح التبصرة والتذكرة: ١/ ٣٧١،٣٧٢، وتقريب التهذيب:١/ ٤.

(٥) الجرح والتعديل:٢/ ٣٧.

أما مراتب ألفاظ التجريح فهي أيضاً ست، وهى كالآتي مرتبة من الأدنى إلى الأعلى:

المرتبة الأولى: وهي ألين ألفاظ التجريح فلان فيه مقال، أو ضـعيف، أو لين الحديث فلان تعرف وتنكر فلان ليس بالمتين أو ليس بحجة أو ليس بعمدة أو ليس بالمرضـى، وفلان للضـعف ما هو، وسـيئ الحفظ، وفيه خلف وطعنوا فيه وتكلموا فيه، ونحوها.

المرتبة الثانية: وهي أشد من الأولى، فلان لا يحتج به أو ضعفوه، أو منكر الحديث ونحوها.

المرتبة الثالثة: وهي أشـد منهما فلان مردود الحديث، أو ضـعيف جدا، أو واه بمرة لا يسـاوي شـيئا، فلان مطروح، وطرحوا حديثه، وارم به ورد حديثه ونحوها.

المرتبة الرابعة: فلان متهم بالكذب، أو الوضع أو ساقط، أو متروك

أو هالك، وليس بثقة، ولا يعتبر به، وفيه نظر وسـكتوا عنه. وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه ونحوها.

المرتبة الخامسة: فلان كذاب، أو دجال، أو وضاع ونحوها.

المرتبة السادسة: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب ونحوهما[1]، وهاتان المرتبتان لم يذكرهما ابن أبى حاتم وابن الصلاح[2].

وزاد ابن الصـلاح في ألفاظ الجرح أيضـا بدون ترتيب، حيث قال: ومما لم يشـرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المسـتعملة في هذا الباب قولهم: فلان مضـطرب الحديث، فلان لا يحتج به، فلان مجهول، فلان لا شـيء، فلان ليس بذاك " وربما قيل " ليس بذاك القوي "، " فلان فيه أو في حديثه ضـعف "،

---

(١) يراجع الجرح والتعديل:٢/ ٣٧، مقدمة ابن الصلاح ص١٢٧، الشذا الفياح:١/ ٢٧٣، الرفع والتكميل:١/ ١٦٩، ١٧٠، فتح المغيث: ٢/ ١٢٤- ١٢٩، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شُهبة: صـ٤٠٨ـ٤١٢.

(٢) فإن صـيغ التجريح عنده سـت فقط: كذاب، ذاهب، متروك، ضـعيف الحديث، ليس بقوي، لين الحديث، وجعل الثلاث الأول منها من أقصى المراتب، وكل واحد مما بقي مرتبة، فانحصرت المراتب عنده في أربع. وتبعه ابن الصلاح، وزاد في أقصى المراتب أيضا: ساقط، تبعا للخطيب ; حيث قرنها بكذاب.. يراجع الجرح والتعديل:٢/ ٣٧ ، الكفاية في علم الرواية: صـ ٢٢، فتح المغيث:٢/ ١

وهو في الجرح أقل من قولهم: " فلان ضعيف الحديث "،" فلان ما أعلم به بأسا "، وهو في التعبير دون قولهم:" لا بأس به " وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه، أو أصل أصلناه [١].

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ١٢٧

المبحث الثالث

بيان معانى بعض الألفاظ الواردة في تلك المراتب

من المهم والضروري للباحث في موضوع تعارض أقوال النقاد في الراوي الواحد أن يقف على المعنى الدقيق للعبارات التي استخدمها النقاد في وصف الرواة، فذلك يساعد كثيرا على الوقوف على حقيقة الأمر، وليس هذا هو السبيل الوحيد إلى حل تلك المشكلة، وإنما هناك أمور أخرى منها العلم بمقصود كل عالم من عباراته التي يستخدمها في نقد الرواة وغيرها من الأمور التي ذكرت وستذكر في ثنايا البحث إن شاء الله.

وقد أكد الذهبي على أن الكلام في الرواة يتطلب بجانب الورع والبراءة من الهوى والعلم بالحديث وعلله الإلمام بهذين الأمرين، قال: " ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة "[1].

وفيما يلى بيان لبعض عبارات الجرح والتعديل التي يمكن من خلال الوقوف على المعنى الدقيق لها الوصول إلى النتائج المستهدفة من هذا البحث، فهناك ألفاظ تدل على الوصف بأعلى درجات التوثيق، وكذلك منها ما يدل على الوصف بأعلى درجات التجريح، وبين هذين المرتبتين بون شاسع، ونادرا ما يقع التعارض في الراوي من خلال هاتين المرتبتين فلا نجد من يصف راوٍ بأنه كذاب أو متهم بالكذب ويصفه هو أو غيره من النقاد بأنه ثقة أو متقن أوثبت، وإن وجد فإنه ربما يكون هناك خطأ ما في النقل أو اختلاط راو بآخر، أو خطأ في نسبة القول إلى الناقد، أو حدث تصحيف في اللفظ إلى غير ذلك من الأسباب التي نبه عليها بعض الباحثين[2]،وإنما يقع التعارض غالبا بين ما دون تلك الألفاظ.

وفيما يلى معانى بعض الألفاظ التي يساعد الوقوف على معناها الدقيق، إلى حل كثير من إشكاليات

---

(١) الموقظة: صـ٨٢

(٢) قد فصل القول في هذه المسألة الدكتور جمال أسطيرى في كتاب مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة الذي سبق ذكره في الدراسات السابقة في مقدمة هذا البحث.

التعارض. وسنبدأ ببيان أعلى الألفاظ التي تستعمل لقبول الرواية، وقد ذكروا أن من أعلى الألفاظ التي تستعمل في الرواية المقبولة: ثقة ومتقن وثبت وحجة وعدل حافظ وعدل ضابط(١).

- **ثَّبْتُ**:

الثَّبْتُ: بسكون الموحدة الثابت القلب واللسان والكتاب، وأما ثبَت بالفتح ففيما يثبت فيه للمحدث مسموعة مع أسماء المشاركين له فيه لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره(٢) قال في القاموس: وثابَتَه وأثْبَتَه: عَرَفَه حقَّ المَعْرِفَةِ. والأَثْباتُ: الثِّقاتُ(٣).

وفي النهاية: الثَّبَت – بِالتَّحْرِيكِ–: الحُجة وَالْبَيِّنَةُ(٤).

والمراد به: هو الضابط الجيد الضبط، فلا بد حينئذ مما يدل على العدالة فاذا قال ثبت أفاد ذلك وزيادة فان معناه ما تطمئن به النفس وتقنع به فيثبت عندها أي لا تطلب عليه مزيدا إذ ذلك لا يكون إلا لمن جمع مع الضبط العدالة (٥).

- **حُجَّة**:

والحُجَّة الدَّلِيلُ والبُرهان(٦)

وهو من بلغ في الحفظ والإتقان للأحاديث مبلغا صار به حجة عند الناس في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف وجعل بعض العلماء الحد الأدنى لمن يوصف بهذا الوصف: أن يحفظ ثلاثمائة ألف حديث على الأقل بمتونها وأسانيدها وهو أعلى من الحافظ، ولذلك عُرِفَ الحجّة عند المحدّثين بأنه هو الذي

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر:١/ ١٠٥،١٠٦.

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢/ ١٥٩، وفتح المغيث:٢/ ١١٥.

(٣) القاموس المحيط: صـ١٤٩.

(٤) النهاية :١/ ٢٠٦.

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢/ ١٦٠.

(٦) النهاية :١/ ٣٤١.

أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متنا وإسنادا وأحوال رواته جرحا وتعديلا وتاريخا[١].

وقد اختلفت أقوال علماء الحديث وناقديه في أن الحجة فوق الثقة في التوثيق، أو الموصـوف بالحجة والملقّب بالثقة متساويان في الرتبة، فرأى الخطيب البغدادي أنهما متساويان لا فرق بينهما حيث قال: أرفع العبارات أن يقال: حجة، أو ثقة[٢]. وعلق عليه الصـنعاني قال: "فالحجة، والثقة مسـتويان عنده"[٣].

لكن المشـهور من عبارات المحدثين النقاد التي توجد في كتب الرجال، تشـهد بأن (الحجة) فوق (الثقة)، بوصـفه عبارة من عبارات التوثيق، فقد وصـفوا الحفاظ الكبار بلفظ (الحجة). وكذلك المتداول العام للفظ (الحجة) يدل على أنه فوق (الثقة) وأكد على ذلك الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ " في ترجمة (المفيد) [٤] قال: "الحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة"[٥].

بالإضـافة إلى ما ورد عن كثير من أئمة الجرح والتعديل " فلان ثقة، ولكنه ليس بحجة"، وما ورد من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قول ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، قال أبو زرعة الدمشـقي: قلت لابن معين وذكرت له: الحجة محمد بن إسـحاق، فقال: كان ثقة، إنما الحجة مالك وعبيد الله بن عمر "[٦].

---

(١) جمع الوسائل في شرح الشمائل: ١/ ٦ وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/ ٦٢٢ (بتصرف).

(٢) الكفاية في علم الرواية: صـ٢٢.

(٣) توضيح الأفكار: ٢/ ١٦٢.

(٤) محدث جرجرايا: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب، وصفه أبو نعيم الأصبهاني بالحفظ وارتحل إليه، وقال الخطيب: حدثني محمد بن عبد الله عنه أنه قال: موسى بن هارون سماني المفيد قال الذهبي: فهذه العبارة أول ما استعملت لقبًا في هذا الوقت قبل الثلاثمائة.

(٥) تذكرة الحفاظ " ٣/ ١٢٥

(٦) "تهذيب التهذيب " ٩: ٤٤، في ترجمة (محمد بن إسحاق بن يسار المدني).

وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة وليس بحجة[١].

- **مُتْقِن:**

مُتْقِن: اسم فاعل من الإتقان، والإتقان هو الإحكام. أَتْقَنْتُ الشَّيْءَ أَحْكَمْتُهُ. وَرَجُلٌ تِقْنٌ: حَاذِقٌ. وَابْنُ تِقْنٍ: رَجُلٌ كَانَ جَيِّدَ الرَّمْيِ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ. قَالَ: يَرْمِي بِهَا أَرَمَى مِنِ ابْنِ تِقْنٍ[٢].

قال الزبيدي في تاج العروس: أَتْقَنَ الأَمْرَ إِتْقانًا: أَحْكَمَهُ. وَهُوَ فِي الاصْطِلاحِ: مَعْرِفَةُ الأدلَّةِ وضَبْطُ القَواعِدِ الكُلِّيَةِ بجُزْئِيَّاتِها. والتِّقْنُ: الرَّجلُ الحاذِقُ، والجَمْعُ أتقانٌ [٣].

قال الجرجاني: الإتقان معرفة الأدلة بعللها وضبط القواعد الكلية بجزئياتها وقيل الإتقان معرفة الشيء بيقين[٤].

والمقصود بالإتقان: إحكام الحفظ أو الضبط التام[٥].

- **ضَابِطُ:**

الضَّبْط: هو غالبًا سبب تباين مراتب الرواة في مراتب الجرح والتعديل، أما القدح في العدالة، فهو مرتبة واحدة إجمالاً، هي مرتبة شدة الضعف ممن لا يعتبر بحديثهم من الرواة[٦]. **الضَّبْط لغةً:** من ضَبَطَ الشَّيْءَ حَفِظَهُ بِالْحَزْمِ، وَبَابُهُ ضَرَبَ. وَرَجُلٌ (ضَابِطٌ) أَيْ حَازِمٌ[٧]. وضَبَطَهُ ضَبْطًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، حَفِظَهُ حِفْظًا بَلِيغًا، وَمِنْهُ قِيلَ ضَبَطْتُ الْبِلَادَ وَغَيْرَهَا إذَا قُمْتُ بِأَمْرِهَا قِيَامًا لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ[٨].

---

(١) المرجع السابق:١/ ٥٠

(٢) مقاييس اللغة:١/ ٣٥٠).

(٣) تاج اعروس:٣٤/ ٣١٦.

(٤) التعريفات: ١/ ٩.

(٥) شرح الموقظة: صـ٥٨.

(٦) خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: صـ٢٢،٢٣.

(٧) مختار الصحاح: صـ١٨٢ .

(٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٢/ ٣٥٧ .

والضّبْط: نقل المروي كما تلقاه الراوي (لفظًا أو معنى).

الضّبْط عند المحدثين: ملكة تؤهل الراوي لأن يروى الحديث كما سمعه. ولا يكون ذلك إلا إذا أتقن الراوي ما يرويه فإنه إن أتقن ذلك فإنه لن يزيد في الرواية ولن ينقص منها(١). وهو أن يكون الراوي متيقظا، غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعنى إن روى به(٢). وقال الزركشي: أن الضبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه(٣).

والضابط: هو من كان نقله للمروي مطابقًا لما تلقاه عن شيخه لفظًا أو معنى(٤).

وقال الصنعاني: الضابط عندهم من يكون حافظا متيقظا غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء(٥).

- **الحَافِظ:**

الحافظ، وهم الذين يُحصُــون أعمال بني آدَم من الملائكة. والاحتفاظ: خُصُــوص الحفظ، تقول: احتفظت به لنفســي، واســتَحْفَظْتُه كذا، أي: ســألته أن يحفَظه عليك. والتَحَفُّظ: قِلّة الغَفْلة حَذَراً من السَّـقْطة في الكلام والأمور(٦). حفظت الشـيء حفظا، أي حَرَسْـتُه. وحَفِظْتُهُ أيضـًا بمعنى اسـتظهرته. والتحفظ: التَيَقُّظُ وقِلَّةُ الغفلةِ. وتَحَفَّظْتُ الكتابَ، أي استظهرته شيئا بعد شيء (٧).

ويراد بالحافظ: حافظ الحديث، والوصـف بالحفظ على الإطلاق ينصـرف إلى أهل الحديث خاصـة،

---

(١) نظرية نقد الرجال: صـ٥٩.

(٢) تدريب الراوي:١/ ٣٥٣.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٠٢).

(٤) خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل:صـ١٥.

(٥) توضيح الأفكار: ١/ ١٦.

(٦) كتاب العين للخليل بن أحمد: ٣ / ١٩٨.

(٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:٣/ ١١٧٢.

وهو سمة لهم لا يتعداهم ولا يوصف بها أحد سواهم فهي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين من وجدت فيه قبلت أقاويله وسلم له تصحيح الحديث وتعليله، فمن صفات الحافظ الذي يجوز إطلاق هذا اللفظ في تسميته: أن يكون عارفا بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيرا مميزا لأسانيدها يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته ..إلخ[١].

والحَافِظُ: هو المحدث الذي توسع في العلم والرواية ومعرفة الرواة طبقة بعد طبقة، وصار حافظا لمعظم الأحاديث عارفا بأكثر الرواة بحيث يكون ما يعرفه من المتون والأسانيد أكثر مما يجهله، وقال الحافظ المزي لما سأله تلميذه الحافظ السبكي عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ؟ قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم[٢].

ثم الحافظ في اصطلاح المحدثين: من أحاط علمه بمائة ألف حديث متنا وإسنادا[٣].

واعتبر الذهبي الحافظ أعلى من الثقة حيث قال: تُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي كالشاهد، ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ، فهو حافظ. والذي يظهر من عبارته هذه: أنه يجعل مرتبة الحافظ أعلى من مرتبة الثقة، وذلك بزيادة المعرفة والإكثار لشروطه من عدالة وضبط وإتقان[٤].

- **علاقة الحفظ بالضبط، وعلاقة الحفظ والضبط بالعدالة:**

الأصل في وصف المحدثين للراوي بأنه (حافظ) وهو أن يكون ضابطًا، نعم قد يقصدون أحيانًا بقولهم (حافظ) كثرة محفوظاته من مرويات ومسموعات، وإن لم يكن ضابطًا متقنًا لما حفظه،

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/ ١٧٢.

(٢) تدريب الراوي:١/ ٣٧.

(٣)) جمع الوسائل في شرح الشمائل: ١/ ٦.

(٤) شرح الموقظة صـ٥٨.

ولكنهم في هذه الحالة لابد وأن يبينون وجه الضـعف فيه عطفا على وصـفه بالحافظ فيقولون مثلا: حافظ، وهو ضـعيف، والكلام في الإطلاق لا التقييد. فهناك فرق بين إطلاق (حافظ) دون تقييد، وبين إطلاقها مع التعقيب عليها؛ فالأصـل أن إطلاق المحدث على راو أنه (حافظ) أي تام الضـبط، إلا أنهم قد يريدون بـــ (الحافظ) المكثر من المحفوظات، وحينها ينبهون على ذلك، فيعقبون على (حافظ) بقولهم (وله أوهام) أو (وله مناكير) ونحو ذلك من الألفاظ [١].

علاقة الحفظ والضبط بالعدالة:

ذهب بعض علماء الجرح والتعديل إلى أن إطلاق الحفظ والضبط، ومجرد الوصف بالإتقان – كذلك قياسا على الضبط – إذ هما متقاربان حيث لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط :لا يتضمن العدالة

وقد أشـار ابن الصـلاح إلى ذلك حين قال: "وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضـابط [٢]. وأكد على ذلك أيضا العراقي قال: " أو إذا عزوا ... الحفظ أو ضبطا لعدل"[٣]. ويدل عليه أيضا ما ذهب إليه ابن أبي حاتم حيث قال: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه ; حيث أردف المتقن بثبت المقتضي للعدالة، بدون" أو" التي عبر بها في غيرها[٤]. إذ مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في التوثيق بل بين العدل وبينهما عموم وخصوص من وجه لأنه لا يوجد بدونهما ويوجدان بدونه ويوجد الثلاثة. ومن الأمثلة الواقعية على ذلك: سـليمان بن داود الشـاذكوني[٥] وهو من الحفاظ الكبار

(١) شرح الموقظة: صـ٥٩، ٦٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح: صـ٢٤٣.

(٣) فتح المغيث:٢/ ١١٣.

(٤) الجرح والتعديل:٢/ ٣٧.

(٥) هو سُـلَيْمَان بن دَاوُد أَبُو أَيُّوب الشَّـاذكُونِي الْمنْقري الْبَصْـرِيّ. قَالَ عنه يحيى: لَيْسَ بِشَـيْء وَقَالَ مرّة: يكذب وَيَضَـع الحَدِيث وَقَالَ البُخَارِيّ: هُوَ عِنْدِي أَضْـعَف من كل ضَـعِيف وَقَالَ الرَّازِيّ: لَيْسَ بِشَـيْء مَتْرُوك الحَدِيث وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ:

إلا انه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع حتى قال البخاري: إنه أضعف عندي من كل ضعيف[١].

وذهب آخرون إلى أن من وصف بكونه (حافظ) فقد جمع بين (الحفظ والعدالة)، وخاصة إذا أطلقت تلك الألفاظ بدون قيد لأنهم لا يطلقون هذا الوصف دون قيد إلا إذا أرادوا أنه قد جمع العدالة والضبط.

قال الشيخ العوني: "الأصل فيمن وصف بالحافظ أن يكون قد جمع مع الحفظ العدالة، وهذا خلاف ما قرره بعض المتأخرين من أن الراوي إذا وصف بأنه حافظ لا يحتج بحديثه؛ لاحتمال أن يكون غير عدل، وهذا خطأ، بل الصحيح أن من لم نجد فيه إلا الوصف بأنه حافظ فإنه حجة؛ لأنهم لا يطلقون هذا الوصف دون قيد إلا إذا أرادوا أنه قد جمع العدالة والضبط، بل يريدون ذلك .. لكن إذا قالوا: (حافظ، وهو ضعيف) فهو خارج عن التقرير السابق؛ لأنه لم يُطلق عليه لفظ الحفظ. بل مثل هذا الحكم وهو التضعيف مع الوصف بالحفظ لا يكون غالبا إلا في حق من كان ضعفه شديد؛ لأنه سيكون مطعونا في عدالته. وهذا كما وقع في حق بعض الحفاظ الكبار كسليمان بن داود الشاذكوني[٢].

العدالة:

العَدْلُ لغة: ضِدُّ الجَوْرِ، وما قامَ في النُّفوسِ أنه مُسْتَقيمٌ، كالعَدالَةِ والعُدولَةِ والمَعْدِلَةِ والمَعْدَلَةِ. عَدَلَ يَعْدِلُ، فهو عادِلٌ من عُدولٍ وعَدْلٍ، بلَفْظ الواحِدِ، وهذا اسمٌ للجَمع. رجُلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ وعَدْلَةٌ[٣].

وفي النهاية العدل الذي لا يميل به الهوى، وَهُوَ فِي الأَصْل مَصْدَرٌ سُمِّي بِهِ فوُضع موضعَ العَادِل، وَهُوَ

ضَعِيف وَقَالَ عَبْدَانِ: معَاذ الله أن يتهم وَإِنَّمَا كَانَت كتبه قد ذهبت فَكَانَ يحدث حفظا فيغلط. (الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى:٢/ ١٨/ ١٥١٧، والمغني في الضعفاء للذهبى:١/ ٢٧٩).

(١) توضيح الأفكار:٢/ ١٦١.

(٢) شرح الموقظة للعونى: صـ١٨٦.

(٣)) القاموس المحيط: صـ١٠٣٠.

أَبْلَغُ مِنْهُ لِأَنَّهُ جُعِل المُسَمَّى نفسُه عَدْل[١].

أما تعريف العدالة في الاصطلاح، فقد اختلفت عبارات العلماء في تحديد معنى العدالة، ولأنها شرط في قبول الشهادة، فقد سبق الأصوليون المحدثين في تحرير معناها، وتفصيل شروطها، ومن أشهر التعريفات وأكثرها تداولا بين العلماء تعريف الحافظ ابن حجر، فقد عرف العدل بأنه من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[٢].

ولم يختلف الإمام الغزالي عن الحافظ ابن حجر في تعريفه للعدالة كثيراً فقد عرفها: بأنها عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى تحصـــل ثقة النفوس بصـــدقه ، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب[٣].

وبنفس المعنى تقريبًا عرفها ابن النجار الحنبلي حيث قال: وهي أي العدالة في اللغة: التوسط في الأمر من غير زيادة ولا نقصان، وهي في اصطلاح أهل الشرع صفة راسخة في النفس تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، وتحمله أيضا على ترك الكبائر[٤].

إلا أن هذا التعريف للعدالة قد انتقد بأَنَّ جعل العدالة ملكة أو هيئة راسخة يجعلها قريب من العصمة، وأن تفسير العدالة بكونها ملكة ليس من المعاني اللغوية حتى قال الصنعاني: والحاصل أن تفسير العدالة بالملكة المذكورة ليس معناها لغة ولا أتى عن الشـــارع حرف واحد بما يفيدها والله تعالى قال في الشـــهود (وَأَشْـــهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ)[٥]، وقال: (مِمَّنْ تَرْضَـــوْنَ مِنَ الشُّـــهَدَاء)[٦]وهو كالتفســـير للعدل،

---

(١) النهاية:٣/ ١٩٠.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: صـ٢٠٥.

(٣) المستصفى (ص/ ١٢٥).

(٤) شرح الكوكب المنير (مختصر التحرير):٢/ ٣٨٤.

(٥) سورة الطلاق جزء آية :٢.

(٦) سورة البقرة جزء آية :٢٨٢.

والمرضي من تسكن النفس إلى خبره، ويرضى به القلب ولا يضطرب من خبره ويرتاب، فالعدل من اطمأن القلب إلى خبره وسكنت النفس إلى ما رواه، وأما القول بأنه من له هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقتراف كل فرد من أفراد الكبائر، وصغائر الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة تمرة، والرذائل الجائزة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقي فيه فهذا تشديد في العدالة لا يتم إلا في حق المعصومين، وأفراد من خلص المؤمنين بل قد جاء في الأحاديث: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»(١)

وأنه ما من نبي إلا عصى أو هم بمعصية فما ظنك عمن سواهم وحصول هذه الملكة في كل راو من رواة الحديث عزيز الحصول لا يكاد يقع (٢).

واستحسن الصنعاني: قول الإمام الشافعي الذى ذكره في صفة العدل قال: " وقد قال الشافعي في العدالة قولا استحسنه كثير من العقلاء من بعده قال لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلا ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحا ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل".

وعلق عليه بقوله: وهذا قوله حسن ويؤيده أن أهل اللغة فسروا العدل بنقيض الجور وليس الجور عبارة عن ملكة راسخة توجب إتيان كل معصية ولا الجائر لغة كل من يأتي معصية بل من غلب جوره على عدله] (٣).

وإلى ذلك أيضا ذهب ابن حبان قال: والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خُلل الشيطان فيها بل العدل من كان ظاهرا أحوله طاعة الله والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله. وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به وهو غير صادق

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التوبة والإنابة: ٤/ ٢٧٢، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "وعقب عليه الذهبي قال: علي بن مسعدة لين.

(٢) ثمرات النظر في علم الأثر "صـ ٥٥ ـ ٥٨.

(٣) المرجع السابق: صـ٧٢، ٧٣.

فيما يروي من الحديث لأن هذا شـيء ليس يعرفه إلا من صـناعته الحديث وليس كل معدل يعرف " صناعة الحديث حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معا[١].

قلت: وكأن ابن حبان قصـر العدالة على ما يبدو ظاهرا من أحواله، وما يشـهد له به جيرانه طبقا لما يصدر منه من سلوك ظاهر، وهذا لا يستقيم مع ما ذكره بعد ذلك حيث قال: (أنه قد يُشهد له بالعدالة وهو غير صـادق في الحديث). فإن من جملة ما يُزكيه لدى جيرانه الصـدق، لأن الكاذب لا قبول له بين الناس ولا تزكية، فإذا كان تاركًا للكذب في تعامله مع جيرانه كان للكذب في حديث رسـول الله صـلى الله عليه وسلم أترك.

ولا أدل عليه من قول ابن عبد السلام: " الغالب من المسلمين مهابة الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، بخلاف شهادة الزور "[٢].

وسُـئِلَ ابن المبارك عن العدل، فقال: «من كان فيه خمس خصـال، يشـهد الجماعة، ولا يشـرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء» [٣].

إلا إذا كان ابن حبان يعنى بقوله:" وهو غير صادق فيما يروي من الحديث" ما قاله يحيى بن سعيد: (لم نر الصـالحين في شـيء أكذب منهم في الحديث) فقد بين الإمام مسـلم أن المراد به: أنه يجري الكذب على ألسـنتهم ولا يتعمدون ذلك لكونهم لا يعانون صـناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ويرون الكذب ولا يعلمون أنه كذب. قال وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الإخبار عن الشـيء بخلاف ما هو عمدا كان أو سـهوا أو غلطا[٤]. وكذلك ما ألمح إليه الإمام مالك رحمه الله حيث قال: لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صـاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:١/ ١٥٢.

(٢) نقله عنه السخاوي في فتح المغيث شرح ألفية الحديث:٢/ ١٠.

(٣) الكفاية في علم الرواية: صـ٧٩.

(٤) شرح النووي على مسلم:١/ ٩٤.

أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث[١]. وقال: لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين[٢]وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئا وان أحدهم لو أؤتمن على بيت المال لكان أمينا لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن[٣].

وإن كان اعتراضهم على جعل العدالة ملكة أو هيئة راسخة يجعلها قريب من العصمة، فاتفق مع عبد الجواد حمام في قوله: بأن المقصود بالهيئة الراسخة أو الملكة: أن يؤدى المسلم ما أمره الله به وينتهى عما نهاه عنه وأن يكون ذلك منهج حياة، وبذلك يغدو التزامه حالة طبيعية فيه، قد رسخت في نفسه وألفتها فصارت من سجاياها، وإن بدرت منه زلة، أو وقعت منه معصية بادر إلى التوبة والإنابة، مستعظما المعصية فاراً منها، فمثل هذا الذى يؤتمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بخلاف المتهاون غير المبالى[٤].

وأستند إلى ما ذكره الإمام السيوطي في تحديد معنى العدالة قال: القول في العدالة: حدها الأصحاب: بأنها ملكة، أي هيئة راسخة في النفس تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح يخل بالمروءة وهذه أحسن عبارة في حدها وأضعفها قول من قال: اجتناب الكبائر والإصرار على الصغائر. لأن مجرد الاجتناب من غير أن تكون عنده ملكة، وقوة تردعه عن الوقوع فيما يهواه غير كاف في صدق العدالة[٥].

---

(١) التمهيد: ١/ ٦٦.

(٢) سطن: الساطِنُ: الخَبيث. والأُسْطُوانُ: الرَّجلُ الطَّوِيلُ الرِّجْلين والظهرِ. وجَمَل أُسْطُوانٌ: طَوِيلُ العُنُق مُرْتَفِع، وَمِنْهُ الأُسْطُوانة، والأُسْطُوانة: السارِيَة معروفَة، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ، وأُسْطُوان الْبَيْتِ مَعْرُوفٌ، وأَساطِينُ مُسَطَّنَةٌ، وَنُونُ الأُسْطُوانة مِنْ أَصل بَنَّاءِ الْكَلِمَةِ (لسان العرب: ١٣/ ٢٠٨).

(٣) التمهيد: ١/ ٦٧.

(٤) جهالة الرواة واثرها في قبول الحديث النبوي: صـ٢٠.

(٥) الأشباه والنظائر: صـ٣٨٤.

- الثقة :

الثقة: أصــلها من(وَثَقَ) قال ابن فارس: الْوَاوُ وَالثَّاءُ وَالْقَافُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى عَقْدٍ وَإِحْكَامٍ. وَوَثَّقْتُ الشَّــيْءَ: أَحْكَمْتُهُ. وَنَاقَةٌ مُوَثَّقَةُ الْخَلْقِ. وَالْمِيثَاقُ: الْعَهْدُ الْمُحْكَمُ. وَهُوَ ثِقَةٌ. وَقَدْ وَثِقْتُ بِهِ[١].وقال الزبيدي: وَثّق فُلانـًا: قَالَ فِيهِ إنّه ثِقَةٌ أَي: مؤتَمَنٌ[٢]. وقال ابن منظور: وِثَاقَةً وثِقَةً ائْتَمَنَهُ، وَأَنَا واثِقٌ بِهِ وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِهِ، وَهِيَ مَوثوقٌ بِهَا وَهُمْ مَوْثُوقٌ بِهِمْ[٣]. وفى المعجم:(وثق) فلَانا قَالَ فِيهِ إِنَّه ثِقَة وَالْأَمر أحكمه وَالْعقد وَنَحْوه سجله بِالطَّرِيقِ الرسمي فَكَانَ مَوضِع ثِقَة [٤]. فمعناها عند اللغويين يدور حول الأمانة والإحكام، وفى اصـطلاح المحدثين بنحو هذا المعنى فالثقة عندهم هو: من جمع بين العدالة في الدين والضبط في الرواية. وإن كان هذا في عرف المتقدمين. قال الذهبي: الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفســه، المتقن لما حمله، الضــابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن. فتوسـع المتأخرون[٥]. فقول الذهبي" كـانت تقع" يدل على أن ذلك كان حد الثقة عند المتقدمين، أما المتأخرون فقد توسعوا في إطلاقه فصاروا يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وقد استنتج ذلك من قول الخطيب البغدادي في أبى بكر أحمد بن يوسف بن خلاد بن منصور النصيبي: كان لا يعرف شيئا من العلم، غير أن سماعه صحيح، وذلك لأنه كان في مجلس أبى الحسن الدارقطني فجرى ذكر الصـاع والمد، فسـأل أبا الحسـن الدارقطني فقال: أيهما أكبر الصـاع أو المد؟ فقال للطلبة: انظروا إلى شـيخكم الذي تسـمعون منه وإلى ما سـأل عنه. ونقل عن أبى نعيم قوله: كان ثقة. وقال الخطيب أيضـا: كذا وثقه أبو الفتح بن أبي الفوارس، قال: كان ثقة مضـى أمره على جميل، ولم يكن يعرف الحديث، ثم قال: فمن هذا الوقت، بل وقبله، صـار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على

(١)) معجم مقاييس اللغة: ٦/ ٨٥.

(٢) تاج العروس: ٢٦/ ٤٥١.

(٣)) لسان العرب:١٠/ ٣٧١.

(٤) المعجم الوسيط:٢/ ١٠١١).

(٥) سير أعلام النبلاء:١٦/ ٦٩، ٧٠).

الشيخ ....إلخ [١].

قلت: وليس هذا فحسب بل توسعوا أكثر من ذلك فمنهم من أطلق وصف الثقة على من لم يُجرح وارتفعت عنه الجهالة.

قال الذهبي: وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم "الثقة" على: من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يسمى:"مستورا"، ويسمى: "محله الصدق"، ويقال فيه:"شيخ"[٢].

- صَدوق:

(صَدَقَ) الصَّادُ وَالدَّالُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ فِي الشَّيْءِ قَوْلًا وَغَيْرَهُ. الصِّدْقُ: خِلَافُ الْكَذِبِ، سُمِّيَ لِقُوَّتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَلِأَنَّ الْكَذِبَ لَا قُوَّةَ لَهُ، هُوَ بَاطِلٌ. وَأَصْلُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ شَيْءٌ صَدْقٌ، أَيْ صُلْب[٣].

والصدق: هو الخبر عن الشيء على ما هو به، وهو نقيض الكذب[٤].

صَدوق [مفرد]: ج صُدْق وصُدُق، مؤنثه صَدُوقة: صيغة مبالغة من صدَقَ/ صدَقَ في ، دائم الصِّدق، أو من يلتزم بالصِّدق في قوله وعمله، ويجوز تأنيث الصِّيغة بالتاء إعمالاً بقرار مجمع اللّغة المصريّ[٥].

والصَّدوق: الكثير الصدق[٦].ورجلٌ صَدُوق، أبلغ من الصَّادِق[٧].

وقال السخاوي في معنى الصدوق: "وصف بالصدق على طريقة المبالغة"[٨].

---

(١) تاريخ بغداد:٦/ ٤٦٩/ ٢٩٦٦.

(٢) الموقظة: صـ٧٨.

(٣) مقاييس اللغة:٣/ ٣٣٩.

(٤) الواضح في أصول الفقه لابن عقيل:١/ ١٢٩.

(٥) (معجم اللغة العربية المعاصرة:٢/ ١٢٨٣) .

(٦) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٦/ ٣٦٩٧.

(٧) تهذيب اللغة:٨/ ٢٧.

(٨) فتح المغيث:٢/ ١١٨.

وهى أعلى أيضا من قولهم محله الصدق؛ لأن صدوقا مبالغة في الصدق، بخلاف محله الصدق، فإنه دال على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق، لأجل ذلك أخرها الذهبي في الذكر عن صدوق(١).

وقد بين الذهبي مفهوم الصـــدوق فقال: "الصـــدوق لا يكثر خطؤه"(٢). وقال وليد العاني: "فالثقة والصدوق كلاهما مقبول خبره غير مردود، ولكنهما يتفاضلان في قدر فوق الصدق وهو الضبط، فالثقة صدوق وأضاف إلى صدقه قدراً من الضبط ميزه عـــن الصدوق الذي هو أقل ضبطًا من الثقة"، وعليه يمكنني تعريف الصدوق بأنه: "الثقة الذي خف ضبطه قليلاً(٣).

-شيخ:

الشيخ: هو من كان أستاذا كاملا في فن يصح أن يقتدى به ولو كان شابا (٤).

وقد بين ابن القطان مراد ابن أبى حاتم من الوصف بلفظ (شيخ) قال: فأما قول أبي حاتم فيه: " شيخ " فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه(٥).

قال الذهبي: " ليس هو عبارة جرح، ولكنها أيضًا ما هي بعبارة توثيق "(٦).

شيخ صالح، إذا قيل في الراوي أنه صالح أو شيخ صالح ولم يُضف إلى (حديث)، فالمراد صلاحيته في دينه. قال السخاوى: فإنما أراد صلاحيته في دينه، جريا على عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون

---

(١) ميزان الاعتدال:١/ ٤ ويراجع توضيح الأفكار:٢/ ١٦٢.

(٢) قال ذلك تعقيبا على ابن حبان في قوله في عمر بن شبيب أبو حفص المسلي: كان صدوقا، لكنه يخطئ كثيرا، على قلة روايته. قال الذهبي: هذا فيه تناقض، فالصـــدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك.(سـير أعلام النبلاء: ٩/ ٤٢٩ط الرسالة)

(٣) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها: الدكتور وليد بن حسن العاني.

(٤) جمع الوسائل في شرح الشمائل: ١/ ٦

(٥) الوهم والإيهام:٤/ ٦٢٧.

(٦) ميزان الاعتدال:٢/ ٣٨٥/ ٤١٧٧ ترجمة العباس بن الفضل العدني.

بها الديانة، أما حيث أريد في الحديث فيقيدونها[١]. ويطلق العلماء لفظ الشيخ مقرونا بوصف الثقة، قال الإمام أحمد عن عبد الحميد بن رافع: شيخ ثقة[٢]. وقال عن مسعر بن حبيب الْجرْمِي شيخ ثِقَة[٣].

وقد يطلقونه مقرونا بوصف يدل على التضعيف كقول أبى حاتم: عن حكيم بن سيف الرقى الأسدي: قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به، هو شيخ صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين[٤].

وقول سعيد المقبري عن إبراهيم بن الفضل المخزومي: شيخ مدني ضعيف[٥].

ويظهر من ذلك أن الوصف بلفظ شيخ مجرد يعتبر من أدنى درجات التعديل، وبهذا فلا يحتج بخبر من قيل فيه ذلك لا سيما إن كان ممن لا يحتمل تفرده، ولهذا قال ابن أبى حاتم في درجات الرواة: وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه[٦][٧].

المَقْبول:

مَقْبول في اللغة: [مفرد] اسم مفعول من قبِلَ وقبِلَ به على نحو مَقْبول: ليس حسنًا جدًّا ولا رديئًا

---

(١) فتح المغيث:١/ ٢٥٢.

(٢) العلل:١/ ١٨٠/ ١٣٩.

(٣) المرجع السابق:١/ ٢٤٥/ ٣٢٨.

(٤) الجرح والتعديل: ٣/ ٢٠٥/ ٨٩٢.

(٥) ميزان الاعتدال: ١/ ١٥٢/ ١٦٥.

(٦) الجرح والتعديل: ٢/ ٣٧

(٧) فَيُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ وَيُخْتَبَرُ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ، وَإِنْ لَمْ نَسْتَوْفِ النَّظَرَ الْمُعَرِّفَ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْمُحَدِّثِ فِي نَفْسِهِ ضَابِطًا مُطْلَقًا، وَاحْتَجْنَا إِلَى حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَنَظَرْنَا هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِه (مقدمة ابن الصلاح: صـ١٢٣ تحقيق: نور الدين عتر) ومعنى هذا الكلام: أن الراوي يُختبر ضبطه في نفسه بالنظر في أحاديثه جملة، وأنه قبل استيفاء النظرِ المُبَيِّنِ لحال الراوي، فليس أمام من احتاج إلى حديث من أحاديثه إلا أن يعتبر ذلك الحديث عند غير ذلك الراوي.

جدًّا[١].

وعرف ابن كثير المقبول بأنه: الثقة الضابط لما يرويه. وهو: المسلم العاقل البالغ، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حدَّث من حفظه، فاهمًا إن حدث على المعنى فان اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته[٢].

وعرفه ابن حجر: بأنه من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله[٣].

وعرفه الجزائري: بأنه كل راو يكون عدلا ضابطا فهو مقبول الرواية وكل راو يكون غير عدل أو غير ضابط فهو مردود الرواية[٤].

فبالنظر إلى تعريف المقبول نجد أنه قد جمع بين العدالة والضبط الذين يجمعهما وصف الثقة أيضا، ولأجل ذلك فإن المدقق في معانى الألفاظ يجد توافق بين كثير منها إلا أن بينهما تفاوت في الدرجة، إلا أن بعض العلماء جعل مرتبة المقبول عند الحافظ ابن حجر من مراتب الضعيف إذا لم يوجد للحديث متابعات اعتمادا على تعريف الحافظ للمقبول. قلت ووضع المقبول في هذه المرتبة يتوافق مع تعريفه في اللغة. أما من جمع في تعريفه بين العدالة والضبط قد نظر إلى اللفظ نفسه، فلأجل أن يكون حديث الراوي مقبولاً لابد أن يجمع بين الوصفين(العدالة والضبط) .

- لا بَأْس به :

بأْس[مفرد]: ج أبؤُس (لغير المصدر): مصدر بؤُسَ وبئِسَ، رَجُلٌ ذو بأْس: قويّ شديد- شديد البأس: شجاع[٥].

والْبَأْس: الشدَّة فِي الْحَرْب وَالْعَذَاب الشَّديد وَالْخَوْف يُقَال لَا بَأْس عَلَيْهِ وَيُقَال لَا بَأْس بِهِ لَا مَانع،

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة:٣/ ١٧٧٣.

(٢) الباعث الحثيث: صـ٩٢ .

(٣) تقريب التهذيب:١/ ٥.

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر:١/ ٨٠.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة :١/ ١٥٢ .

حســن، جيد، مقبول- لا بأْسَ من تناول هذا الدواء: لا ضــرر، لا مانع، لا حرج- لا بأْسَ من التحدّث إلى فلان: لا حرج، لا مانع[١]. قولهم فلان أو شيء لا بأس به يعني إنه جيد بالغ الجودة [٢].

والأصل أن هذه اللفظة إذا أطلقت على راو من قبل ناقد عارف فهي تعديل له في نفسه وحديثه[٣].

قال البرقاني: سمعت الدارقطني يقول: مبشر بن أبي المليح عن أبيه لا بأس به ويحتج بحديثه[٤].

فهذا تصريح من الدارقطني أن من وصف بلفظة لا بأس به هو ممن يحتج بحديثه.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ســألت أبي عن واقد بن محمد بن زيد؟ فقال: لا بأس به ثقة، يحتج بحديثه[٥].

ومن هنا جعل كلا من يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن إبراهيم (دحيم) لفظة "لا بأس به" تســاوي الوصــف بقولهم:(ثقة)، على اعتبار أنها مرتبة من مراتب الثقات، لا أنها تعادلها من كل وجه عند الإطلاق. فهي بلا شك مرتبة أدنى من (الثقة)[٦].

وأرجو أنه لا بأس به وهو نظير ما أعلم به بأســا إذ الأولى أرفع لأنه لا يلزم من عدم العلم حصــول الرجاء.

وقولهم: " فلان ما أعلم به بأســا" هو دون قولهم: "لا بأس به" فإنه جزم فيها بنفي البأس وهنا ينفي علمه والفرق بين الأمرين واضح[٧].

---

(١) المعجم الوسيط:١/ ٣٦ ، معجم اللغة العربية المعاصرة :١/ ١٥٢

(٢) المعاجم العربية:١/ ٢٣١.

(٣) تحرير علوم الحديث:١/ ٥٧٣.

(٤) سؤالات البرقاني: صـ٦٥/ ٤٨٦.

(٥) الجرح والتعديل:٩/ ٣٢،٣٣/ ١٥١.

(٦) سيأتي الكلام عليه إن شاء الله في مبحث المصطلحات الخاصة بالأئمة.

(٧) علوم الحديث: صـ١٢٧، توضيح الأفكار:٢/ ١٦٣.

المبحث الرابع

مدلول بعض ألفاظ الجرح والتعديل لدى بعض علماء الجرح والتعديل

من المعلوم أن علماء الجرح والتعديل قد وضعوا ألفاظا يدل كل لفظ منها على وصف للراوي يجعله في جملة من تقبل روايته أو لا، وهذه الألفاظ وإن كانت في بداية الأمر قد نشأة نتيجة اجتهاد علماء النقد من خلال الوقوف على سيرة الرواة، أو سبر مروياتهم، فوضعوا ألفاظا منها ما يدل على العدالة ، ومنها ما يدل على الضبط، أو العكس، فهذه الألفاظ وان كانوا قد اصطلحوا على أن كل لفظ من ألفاظها يفيد وصفا للراوي، ويحدد مرتبته في مراتب الجرح والتعديل، حتى يكاد[١] يكون قاعدة لا بد من الاستناد إليها حين البحث عن درجة أي حديث يريد الباحث دراسة سنده للوقوف على درجته. إلا أن بعض هذه الألفاظ قد تختلف دلالتها عند بعض علماء الجرح والتعديل عن معناها الاصطلاحي المتعارف عليه، ولما كان معرفة الطابع العام للمنهج النقدي لكل ناقد على حدة أمرا في غاية الأهمية لما له من الأثر الواضح في الأحكام التي يصدرونها على الرواة، ففهم منهج كل ناقد يعين على فهم الاختلاف الظاهر في أحكامهم التي يصدرونها على الرواة ، وهى الطريق لإزالة التعارض بينها، فمن المهم والنافع معرفة اصطلاح كل عالم، وقد نبه كثير من العلماء إلى أهمية أخذ ذلك الأمر في الاعتبار حين البحث في درجة الرجال، فقد نقل ابن كثير عن الخطيب البغدادي قوله : أعلى العبارات في التعديل والتجريح أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط[٢] وعلق عليه بقوله: وبين ذلك أمور كثيرة يعسر ضبطها، وقد تكلم الشيخ أبو عمرو على مراتب منها. وثم اصطلاحات لأشخاص، ينبغي التوقيف عليها[٣].

وليس هذا فحسب بل أكد البعض على الاهتمام بالمناسبة التي قيل فيها اللفظ – وقد سبق الحديث عنه في أسباب وقوع الاختلاف – لأن ذلك يعين على فهم مقصد العالم من عباراته. قال السخاوى:

---

(١) إنما قلت يكاد يكون ولم أقل حتى أصبح قاعدة لاختلاف مدلول بعض الألفاظ أحيانا عند البعض والذى نحن بصدد بيانه.

(٢) الكفاية: صـ٢٢.

(٣) الباعث الحثيث: صـ١٠٥

ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزكين ومخارجها[١].

وأكد أيضـًا على أهمية وضـع كل لفظة من ألفاظ الجرح والتعديل في موضـعها والتأكيد على شـرح معانيها لغةً واصـطلاحـًا، قال: فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، و (الكامل) لابن عدي، و(التهذيب) وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضـع كل لفظة بالمرتبة المشـابهة لها، مع شـرح معانيها لغة واصـطلاحا لكان حسـنا. والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصـدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك [٢]. وفيما يلى بعض الأمثلة:

١- **عبارة: "سكتوا عنه "،أو"فيه نظر** "فعبارة " سكتوا عنه " في الظاهر تدل على أنه لم يُتكلم فيه لا جرحا ولا تعديلا ، لكن الذهبي وابن كثير يريان أن هاتين العبارتين إذا أطلقهما الإمام البخاري فإنهما يتساويان في الدرجة مع المتهم والواهي، قال ابن كثير: إذا قال البخاري في الرجل: " سكتوا عنه "، أو " فيه نظر " فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده[٣]، ونقل الذهبي عن البخاري قوله: «إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو مُتهَمٌ واهٍ». وذلك لأنه كان لطيف العبارة في التجريح، وكان يتورع عن التجريح تجنبا للغيبة[٤]. وقال أيضا: أما قول البخاري: "سكتوا عنه"، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل. وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: "تركوه". وكذا عادته إذا قال: "فيه نظر"، بمعنى أنه: "متهم"، أو: "ليس بثقة". فهو عنده أسوأ حالا من: "الضعيف"[٥]. وهى أيضا تعتبر في أدنى مراتب الجرح عند كل من الذهبي والعراقي، فهي عند الذهبي في المرتبة الرابعة بمنزلة "الهالك"[٦]، وعند العراقي أيضا في

(١) فتح المغيث:٢/ ١٣٢.

(٢) المرجع السابق:٢/ ١١٤.

(٣) فتح المغيث ٢/ ١٢٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٠٤ ط: دار الحديث.

(٥) الموقظة: صـ٨٣.

(٦) ميزان الاعتدال:١/ ٤.

المرتبة الرابعة بمنزلة "المتروك" [١].

وعدها السيوطي أيضا في منزلة المتروك، ولكن جعلها السخاوى في مرتبة الجرح الذى ينجبر، وهى أسهل مراتب الجرح، فبعد أن عدها مع الذين قال فيهم: " فلان فيه مقال"،" فلان لين"، "فلان تكلموا فيه" قال: وكذا " سكتوا عنه" أو "فيه نظر" من غير البخاري[٢].

ولكن فيما نسبه الذهبي وابن كثير للبخاري من كونه يعنى بقوله في الراوي" "فيه نظر"، بمعنى أنه: "متهم"، أو: "ليس بثقة" لا يُسلم به مطلقًا، فقد ذهب بعضهم إلى أن تلك العبارة من البخاري تقتضى خفة الضعف، فكثير ممن قال فيهم البخاري تلك العبارة هم ممن يكتب حديثه ويعتبر به، بل ثبت أن البخاري يقولها في كثير من الثقات ومن يقترب منهم، فكما قالها في حُرَيْثُ بْن أَبِي مطر الكوفي الحناط، وهو منكر الحديث[٣]. قالها أيضا في حييّ بْن عَبْد الله الْمَصْرِيّ[٤]، وهو حسنُ الحديث لا بأس به، وحبيب بْن سالم مولى النعمان بْن بشير الْأَنْصَارِيّ، وقد احتج به [٥].

فهذا يدل على أن هذه العبارة من البخاري فيمن هو في موضع تأمُّل وتوقُّف عنده، فهي عبارة احتراز عن قبول حديث الراوي والاحتجاج به، أو الاعتبار به، ولكونِها توقفًا عن القبول، فهي في جملة ألفاظ الجرح، وإن لم يقصد البخاري إلحاق الجرح بمن أطلقها عليه. وأكثر ما يقال: هي من عبارات الجرح

---

(١) فتح المغيث:٢/ ١٢٤.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ١٢٩.

(٣) التاريخ الكبير:٣/ ٧١/ ٢٥٤ قال أبو حاتم ضعيف الحديث وقال مرة ليس بالقوي عندهم وقال النسائي والدولابي متروك وقال النسائي أيضا ليس بثقة وقال أبو زرعة الدمشقي عن ابن معين يضعفون حديثه. يراجع: التهذيب التهذيب:٢/ ٢٣٤.

(٤) التاريخ الكبير:٣/ ٧٦/ ٢٦٩ وقال فيه النسائي ليس بالقوي وقال ابن معين ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات. يراجع التهذيب:٣/ ٧٢.

(٥) التاريخ الكبير:٢/ ٣١٨/ ٢٦٠٦. قال أبو حاتم ثقة وقال البخاري فيه نظر وقال أبو أحمد بن عدي ليس في متون أحاديثه حديث منكر بل قد اضطرب في أسانيد ما يروي عنه، وقال الآجري عن أبي داود ثقة وذكره بن حبان في الثقات ثم ذكر فيها. يراجع التهذيب:٢/ ١٨٤.

المجملة، يبحث عن تفسيرها في كلام سائر النقاد في ذلك الراوي[١].

٢- عبارة: "ليس بشيء" أو "ليس حديثه بشيء".

يستعمل بعض النقاد هذا المصطلح غالبا في الجرح الشديد للرواة، الذين لا يكتب حديثهم، منهم الذهبي والسخاوى والسيوطي، فهي من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عندهم وكذلك عند يحيى بن سعيد القطان، وممن استعملها في الجرح الشديد أيضا الإمام الشافعي، فإذا قال في الراوي: " حديثه ليس بشيء" فهو يعنى أنه كذاب. قال السخاوى: قد روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوما وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم، اكس ألفاظك أحسنها، لا تقل: فلان كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء. وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية. وهى من أشد ألفاظ التجريح[٢].

ولكن الشائع عند المشتغلين بعلم الحديث أن ابن معين إذا أطلق على الراوي لفظ " ليس بشيء" فإنه لا يعتبر مجروح بجرح قوى، فابن معين يريد بها أن هذا الراوي أحاديثه قليلة، فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري، ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة[٣].

وقال السخاوي: قال ابن القطان: أن ابن المعين إذا قال في الراوي ليس بشيء أنه يريد أنه لم يرو حديثا كثيرا[٤].

ولكن ينبغي تتبع أقوال غيره من أئمة الجرح والتعديل في الراوي الذى يقول فيه " ليس بشيء"، فإن كان الذى قيل فيه هذا القول قد وثقه غيره من الأئمة يحمل قوله: "ليس بشيء" على قلة الحديث، وإن جرحه غيره، فتحمل على الجرح، لأن ابن معين قد يقول: " ليس بشيء " ويريد بها قلة الحديث، وقد

---

(١) يراجع تحرير علوم الحديث: ١/ ٦٠٥.

(٢) فتح المغيث: ٢/ ١٢٧، ١٢٨ .

(٣) هدى الساري: صـ٤٢١، ويراجع الرفع والتكميل: صـ٢١٢، ٢١٣.

(٤) في فتح المغيث: ٢/ ١٢٧.

يقولها على وجه الجرح، فعبد العزيز بن المختار البصـري الدباغ قال عنه الذهبي: ثقة، حجة، وتعجب من أن ابن معين قال عنه:" ليس بشيء" قال ما عرفت سبب قول ابن معين فيما سمعه يقول: أحمد بن زهير ليس بشـيء[١]. وخاصـة أن ابن معين نفسـه وثقه في رواية أخرى، قال عباس الدوري: سـمعت يحيى يقول عبد العزيز بن المختار بصـري ثقة[٢]. فلعل الذهبي لم ينتبه لهذا التنويع عند ابن معين في هذه اللفظة. فقول ابن معين فيه يحمل على قلة الحديث.

أما ما يحمل على الجرح على سبيل المثال قوله في خالد بن أيوب البصـري: " لا شـئ "، فبتتبع أقوال العلماء فيه نجد ما يؤيد حمله وصف الراوي " ليس بشيء" من ابن معين على الجرح، منها ما نقله ابن أبى حاتم عن أبيه عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شـيء يعني - ليس بثقة، وسـمعت أبي يقول: هو مجهول منكر الحديث[٣].

وما ورد عنه في خالد بن إلياس القرشـي العدوي المديني قال عباس الدوري: سـمعت يحيى يقول: خالد ابن إلياس ليس بشـيء[٤]. وخالد هذا قال عنه البخاري: ليس بشـيء. وقال أحمد والنسـائي: متروك[٥].

وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم سمعت أبي يقول: خالد بن إلياس ضعيف الحديث[٦].

٣- منكَر الحديث.

عبارة «منكَر الحديث» وصـفٌ في الرجل يسـتحق به تركَ حديثه، فإذا قاله البخاري فهو جرح قوى قال الذهبي: « ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلتُ فيه "منكر الحديث" فلا تحلّ الرواية

---

(١) الميزان:٢/ ٦٣٤/ ٥١٢٧.

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدورى:٤/ ١٤٠/ ٣٥٨.

(٣) الجرح والتعديل:٣/ ٣٢١/ ١٤٣٩.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري):٣/ ١٦٠/ ٦٩٤.

(٥) الميزان:١/ ٦٢٧/ ٢٤٠٨.

(٦) الجرح والتعديل:٣/ ٣٢١/ ١٤٤.

عنه»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: وهذا القول مروي بإسناد صحيح عَن عَبد السلام بن أحمد الخفاف، عن البخاري [٢]. ونقل السخاوى عنه:" كل من قلتُ فيه: منكر الحديث" لا يحتج به، وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه"[٣].

وأما عند غير البخاري فمنكرُ الحديث قد تكون في درجة ضعيف الحديث، إذ هم يطلقونها على ضعيف يخالف الثقات. وقال بعض العلماء – منهم الحافظ ابن حجر– أن قول «منكر الحديث» عند أحمد قد لا تعني جرحًا، حيث قال في ترجمة "يزيد بن عبد الله بن خصيفة" بعد أن نقل قول أحمد فيه "منكر الحديث": «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغْرِبُ – أي يتفرد وإن لم يخالف – على أقرانه بالحديث»[٤]. وقال أيضا في ترجمة " بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيّ ": «أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[٥]. أي أن الراوي لا يتابعه عليها أحد.

وقال السخاوى: وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا واحدا[٦].

وقد فرق العلماء بين«منكَر الحديث» وبين « روى أحاديث منكَرة » أو« روى مناكير» .

قال ابن دقيق العيد: قولهم: « روى أحاديث منكَرة» أو« روى مناكير» لا يقتضي بمجرده ترك روايته

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/ ٦ ترجمة (أبان بن جبلة الكوفي).

(٢) لسان الميزان: ترجمة أبان بن جبلة الكوفي أبى عبد الرحمن:١/ ٢٢٠/ ٥(تحقيق أبى غدة).

(٣) فتح المغيث:٢/ ١٣٠ .

(٤) في مقدمة الفتح: ١/ ٤٥٣ .

(٥) المرجع السابق: ١/ ٣٩٢.

(٦) فتح المغيث:٢/ ١٣٠ . وقال: ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري: قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث. وقد رجعت إلى ترجمة عبد الله بن معاوية فلم أجد ما نقله عن الذهبي بل وجدت أن الذهبي ذكر له حديثا وحكم عليه بالوضع. يراجع ميزان الاعتدال:٢/ ٥٠٧/ ٤٦١٧ .

حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهى إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصـف في الرجل يسـتحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى تقتضـي أنه وقع له في حين لا دائما، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه(١).

وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضـعفاء. قال الحاكم: قلت للدارقطني: سـليمان ابن بنت شـرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضـعفاء، فأما هو فثقة(٢).

وقد استعمل ابن معين لفظ " منكر الحديث" في حق محمد بن سعيد المصلوب، وهو رجل معروف بالكذب ووضـع الحديث، فهو بذلك، يتفق مع الإمام البخاري في اسـتعمال اللفظ، فالمنكر عندهما لا تحل الرواية عنه.

- **مجهول**(٣):

هناك فرق بين وصـف الراوي عند أبي حاتم بأنه مجهول، وعند غيره من النقاد، فإنهم يريدون به غالبا جهالة العين – أن يروي عنه واحد فقط – ـــ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصـف(٤). وقد يطلق لفظ "مجهول" على "مجهول الحال" ولو روى عنه جماعة ثقات من المشـهورين، فقد قال في ترجمة أبى مرحوم هو عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان، ابن عم عبد الله بن عون بن أرطبان. إنه يروي عن الزهري،

(١) يراجع نصب الراية لأحاديث الهداية:١/ ١٧٩.

(٢) فتح المغيث:٢/ ١٣٠ ويراجع: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: ١/ ٣٠١/ ١٥٣٦.

(٣) ينقسم المجهول إلى ثلاثة أقسام: مجهول العين والحال معا ; كعن رجل، والعين فقط ; كعن الثقة، أو عن رجل من الصحابة، والحال فقط ; كمن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق. يراجع:(فتح المغيث ٢/ ٥٣) ولكن الحافظ ابن حجر قسمه إلى قسمين قال: فإن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدا، ولم يوثق: فمجهول الحال، وهو المستور. يراجع:(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام):٤/ ٧٢٣.

(٤) والفرق بين جهالة العين وجهالة الحال (الوصف) أن جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه دون جهالة الحال، وهو ما عليه أكثر العلماء، ولكن الدارقطني يرى أن جهالة الوصـف أيضـا ترتفع برواية الاثنين، قال: من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته يراجع: (النكت على مقدمة ابن الصلاح:٣/ ٣٧٦) و(فتح المغيث ٢/ ٥٣).

وزيد بن أسلم، روى عنه أبوعامر العقدي، وأبو أسامة، ومعلى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج السامي، قال ابنه أبو محمد: سألته عنه فقال: مجهول(١). قال الإمام أبو الحسن ابن القطان بعد أن نقل كلام أبى حاتم : فانظر كيف عرفه، وعرف رواية جماعة عنه، ثم قال فيه: مجهول(٢).

وقد يطلق لفظ مجهول أيضا على الثقات الذين لم يشتهروا كاشتهار غيرهم من أهل طبقتهم، وقد يطلق الوصف نفسه على بعض الصحابة منهم: بشر بن عصمَة الْمُزنِيّ(٣) قال عنه: شيخ مجهول(٤)، قال الذهبي: يقال: له صحبة، لكن لا يصح خبره (٥)، فإطلاق أبي حاتم الجهالة هنا لا يريد بها جهالة العين أو الحال؛ وإنما مقصده أنه لم يشتهر كاشتهار غيره من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم.

وكذلك مدلاج" بن عمرو السلمي(٦) قال عنه أيضا: مجهول(٧). قال الحافظ ابن حجر: وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذي لم يرو عنهم أئمة التابعين(٨) ولعل الحافظ بنى هذا الاستنتاج مما جاء عن أبى حاتم في ترجمة النعمان بن رازِية، عريف الأزد. وكان عريف الأزد وصاحب رايتهم، شامي له صحبة روى عنه

---

(١) الجرح والتعديل:٥/ ٣٣٩/ ١٦٠٠.

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام:٤/ ٤٥٩ .

(٣) أسد الغابة:١/ ٢٢٣/ ٤٣٤.

(٤) الجرح والتعديل:٢/ ٣٦٠/ ١٣٧٤.

(٥) يراجع ميزان الاعتدال: ١/ ٣٢٠/ ١٢٠٦.

(٦) ذكره الذهبي في الميزان، وقال: لا يدرى من هو (ميزان الاعتدال:٤/ ٣٦/ ٨٤٠٩،وترجمه ابن الأثير قال:"مدلج بْن عَمْرو السلمي أحد حلفاء بني عبد شمس، ويقال: مدلاج بْن عَمْرو. شهد بدرا هُوَ وأخواه: ثقف، ومالك ابنا عَمْرو، شهد مدلاج سائر المشاهد مع رَسُول اللهِ، وتوفي سنة خمسين. أسد الغابة: ٥/ ١٢٧/ ٤٨١٥. ويراجع الإصابة:٦/ ٤٩/ ٧٨٧٤

(٧) الجرح والتعديل:٨/ / ١٩٥١٤٢٨.

(٨) لسان الميزان :٦/ ١٢،١٣.

صـالح بن شـريح سـمعت أبي يقول: لا أعرفه، ولم يرو عنه العلم[١]. ولهذا قال ابن دقيق العيد: " لا يكون تجهيل أبى حاتم حجة ما لم يوافقه غيره" وقال اللكنوى: " لا تغترر بقول أبي حاتم في كثير من الرواة انه مجهول ما لم يوافقه غيره من النقاد[٢].

- **(ليس بالقوي)**

تعتبر عبارة " ليس بالقوي "عبارة تليين، يكتب حديث الموصـوف بها، ويُعْتبر به. قال قال شـيخ الإسـلام: وكذلك قول من قال: ليس بقوي في الحديث عبارة لينة تقتضـي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب ولا مبالغة في الغلط [٣]. وإلى هذا ذهب الذهبي حيث قال: وهذا النسـائي قد قال في عدة: "ليس بالقوي"، ويخرج لهم في كتابه. قال: "قولنا: (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسـد"[٤]. وقد فسر الذهبي أيضـا مراد أبى حاتم والبخاري من هذه العبارة قال: إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، يريد بها: أن هذا الشـيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشـيخ: "ليس بالقوي"، ويريد أنه: "ضـعيف"[٥]. ودلالة على ذلك قول علي بن المديني. في "سليمان بن قَرْمٍ": " لم يكن بالقوي، وهو صالح "[٦].

وقال الدارقطني في شـبل بن العلاء بن عبد الرحمن: ليس بالقوي، ويُخرَّج حديثه[٧]. وقال ابن معين وأبو حاتم فى: بكر بن بكار، أبو عمر البصـري: ليس بالقوي[٨]. وقال ابن القطان: وهو إلى التقوية

---

(١) الجرح والتعديل:٨/ ٤٤٥/ ٢٠٣٧. ويراجع في ترجمته: أسد الغابة:٤/ ٥٥٦/ ٥٢٤١، والإصابة:٦/ ٣٤٩/ ٨٧٥٩

(٢) الرفع والتكميل: صـ٢٥٣.

(٣) مجموع الفتاوى:٢٤/ ٣٥٠ .

(٤) الموقظة: صـ: ٨٢.

(٥) المرجع السابق: صـ: ٨٣.

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة:١/ ١٦٩/ ٢٤٧.

(٧) سؤالات البرقاني:١/ ٣٦/ ٢٢٣.

(٨) التاريخ لابن معين رواية الدورى:٤/ ٢٠٩، والجرح والتعديل:٢/ ٣٨٢/ ١٤٩٢.

أقرب، فإنهما إنما يعنيان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون[١]. وقال أبو أحمد بن عدي: لبكر بن بكار أحاديث حسان غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه وله غير ما ذكرت وليس حديثه بالمنكر جدا[٢]. وبتتبع بعض أقوال النقاد في الرواة السابق ذكرهم نجدها تتفق إلى حد كبير مع ما توصل إليه عبد الله ابن يوسف الجديع في كتاب تحرير علوم الحديث[٣] قال: عامة استعمالهم لهذه العبارة لا يخرج في دلالته عما ذكرت، فهي عبارة جرح خفيف، تجعل الراوي في مرتبة (صالح الحديث) لغيره، ولا يحتج به لذاته. وقد تدل بالنظر إليها مقرونة بعبارات سائر النقاد في الراوي الذي قيلت فيه على أنه في منزلة من هو دون الثقة وفوق الضعيف، فتليينه بهذه العبارة من جهة عدم بلوغه درجة أهل الإتقان، وكذلك الصدوق، وتارة تدل سائر العبارات على أن الرجل ضعيف الحفظ، فيوصف بالضعف مع صحة الاعتبار بحديثه، لكن لا تفيد شدة الضعف لذاتها. فعلى سبيل المثال، "سليمان بن قَرْمٍ" قال عنه ابن معين: ضعيف[٤] وقال مرة: ليس بشيء[٥]، وقال النسائي: ضعيف[٦]، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين[٧]، وقال ابن عدى: له أحاديث حسان أفراد[٨]. وشبْل بن الْعَلَاء بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن يَعْقُوب ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث[٩]، قال ابن عدي: روى أحاديث مناكير[١٠].

---

(١) بيان الوهم والإيهام:٣/ ٤٦٢.

(٢) الكامل في الضعفاء:٢/ ١٩٩ـ٢٠١/ ٢٧٢.

(٣) تحرير علوم الحديث:١/ ٥٩٩.

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدورى: ٣/ ٤١١/ ٢٠١١.

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمى: ١/ ١٢٨/ ٤٠٥.

(٦) الضعفاء والمتروكين للنسائى:صـ٤٩نص٢٥١.

(٧) الجرح والتعديل: ٤/ ١٣٦،١٣٧/ ٥٩٧.

(٨) الكامل في الضعفاء:٤/ ٢٣٨/ ٧٣٥.

(٩) الثقات:٦/ ٤٥٢/ ٨٥٥٠.

(١٠) الكامل في الضعفاء ٥/ ٧٢/ ٩٠٦.

فإذا أُضيفت هذه الأوصاف إلى وصفهما بعبارة " ليس بالقوى" يتضح أن تلك العبارة لا تفيد شدة الضعف لذاتها.

(تركه فلان).

يترك العلماء حديث الراوي إذا اتهم بالكذب، فالمرتبة الرابعة من مراتب الجرح: فلان متهم بالكذب، وهالك، وليس بثقة، ولا يعتبر به، وفيه نظر، وسكتوا عنه. وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه(١) وقال ابن مهدي لشعبة: من الذي تترك الرواية عنه؟ قال: إذا تمادى في غلط مجتمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يتهم بالكذب. وقال ابن حبان: إن بين له خطؤه وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في ذلك كان كذابا بعلم صحيح(٢). وعرف ابن حجر الحديث المتروك بأنه: من يتهم راويه بالكذب(٣).

فقد يترك الناقد حديث الراوي لهذا السبب، وقد يترك حديثه لمجرد ضعفه عنده كما هو الحال بالنسبة ليحيى القطان، فإن وصفه للراوي بأنه متروك لا يخرجه من دائرة الاحتجاج به مطلقا، قال الترمذي: قال علي بن المديني لم يرو يحيى عن شريك ولا عن أبي بكر بن عياش ولا عن الربيع بن صبيح ولا عن المبارك بن فضالة.

قال أبو عيسى: وإن كان يحيى ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم لأنه اتهمهم بالكذب ولكنه تركهم لحال حفظهم، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا ولا يثبت على رواية واحدة تركه(٤).

وفى هذه المسألة كان المصنِّفُون يقيمون الرواة من خلال ما بلغهم عنه وعن عبد الرحمن بن مهدى، فقد عرف يحيى عندهم بالتشدد، وابن مهدي بالاعتدال، فإن اتفقا على ترك الراوي، اعتبر جرح الراوي

(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح:١/ ٢٧٣.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة:١/ ٣٦٧.

(٣) نزهة النظر: صـ١١٢.

(٤) العلل من آخر كتابه الجامع:٥/ ٧٤٤.

معتبر، وإذا اتفقا على الرواية عنه فهي شهادة له بالقبول، وإذا اختلفا في الراوي، فقبله ابن مهدي وتركه يحيى فعندئذ يغلب الاعتدال، فيكون رأي ابن مهدي أرجح عند النقاد، وإن قبله يحيى وتركه ابن مهدي رجح القبول بطريقة الأولى، لكن حال اختلافهما لا يعني أن يكون القبول فيه بمعنى الاحتجاج، كما لا يكون الترك بمعنى السقوط، بل ربما كان الراوي في موضع من يكتب حديث للاعتبار[١].

- (لا بأسَ به).

لفظ " لابأس به "[٢] يسوى ابن معين بينه وبين " ثقة "[٣]، فإذا أطلقه على الراوي يريد به أنه ثقة. قال ابن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة لا يكتب حديثه[٤].

وقد وافق "دحيم" ابن معين في ذلك، فإن أبا زرعة الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم "دحيم"[٥]: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به. قال: قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيرا؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة[٦].

ووصف ابن حجر قول النسائي " ليس به بأس، ولا بأس به" بالتوثيق حيث قال في مقدمة الفتح[٧]: في ترجمة إِبْرَاهِيْم بن المُنْذِرِ الحِزَامِيّ " وثقه ابن معِين وابن وضاح، والنسائي " والذي في ترجمته من

(١) تحرير علوم الحديث:١/ ٦٢٦.

(٢) في المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبى حاتم وفى المرتبة الرابعة عند الحافظ ابن حجر.

(٣) في المرتبة الأولى عند أبى حاتم، والثالثة عند ابن حجر.

(٤) أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: صـ٣١٥.

(٥) هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي الأموي مولى آل عثمان أبو سعيد الدمشقي القاضي المعروف بدحيم. قال العجلي وأبو حاتم والنسائي والدارقطني ثقة زاد النسائي مأمون لا بأس به، وقال أبو داود: حجة لم يكن بدمشق في زمنه مثله (تهذيب التهذيب:٦/ ١٣١).

(٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: صـ٣٩٥. ويراجع فتح المغيث: ٢/ ١٢٢.

(٧) هدى الساري:١/ ٣٨٨.

التهذيب[١] قال النسائي ليس به بأس، وفى ترجمة زَكَرِيَّا بن إِسْحَاق الْمَكِّيّ قال في مقدمة الفتح[٢]: وَثَّقَهُ ابن معِين وَأحمد وَأَبُو زرْعَة وَأَبُو حَاتِم والنَّسَائِيّ وقال في التهذيب [٣]، قال النسائي لا بأس به.

نفهم من هذا أن من النقاد من سـوى بين لفظ " لا بأس به " أو" ليس به بأس " وبين لفظ " ثقة " رغم الفرق بين مرتبة كل من اللفظين في مراتب الجرح والتعديل، وذلك يدعونا إلى أهمية الوقوف على العرف الخاص بكل عالم، بالإضـافة إلى تدقيق النظر في المعنى الخاص بكل لفظ، ففى تلك المسـألة ينبغي أن نعرف إطلاق هؤلاء النقاد لفظ " لا بأس به" أو" ليس به بأس" لا يعنى الوصـف بـــ " ثقة " على الإطلاق ولكن لابد من وجود سبب لعدول الناقد عن إطلاق الوصف بـ " ثقة " إلى " لا بأس به " منها ما يرجع إلى الاصطلاح الخاص بالناقد، ومنها ما يرجع إلى معنى لفظ " ثقة ".

أما الأول فقد وضـحه غير واحد من الأئمة قال العراقي: مراد ابن معين بأنه لم يصـرح بالتسـوية بينهما، بل أشـركهما في مطلق الثقة قال: ولم يقل ابن معين: إن قولي: ليس به بأس، كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب.

فالتعبير عنه بقولهم: ثقة، أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة[٤].

وقال السـيوطي: وكذا أيده غيره بأنهم قد يطلقون الوصـف بالثقة على من كان مقبولا، ولو لم يكن ضابطا، فقول ابن معين هنا يتفق معه.

وقال شارحا قول العراقي: مما يتأيد به أرجحية الوصف بالثقة (أن ابن مهدي) ، هو عبد الرحمن الإمام القدوة في هذا الشأن، حين روى عن أبي خلدة، بسكون اللام، خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط التابعي (أجاب من سـأل) عنه، وهو عمرو بن علي الفلاس: (أثقة كان أبو خلدة) بقوله: (بل كان صـدوقا) ، وكان (خيرا) أو خيارا، وكان (مأمونا الثقة) شـعبة وسـفيان (الثوري) ، وربما وجد في

(١) التهذيب:١/ ١٦٦،١٦٧/ ٣٠٠.

(٢) هدى الساري :١/ ٤٠٢،٤٠٣.

(٣) التهذيب:٣/ ٣٢٨/ ٦١٤.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة: ١/ ٣٧٤،٣٧٣.

بعض الروايات عن ابن مهدي: مسعر، بدل الثوري (لو) كنتم (تعونا) أي: تفهمون مراتب الرواة، ومواقع ألفاظ الأئمة، ما سألتم عن ذلك، فصرح بأرجحيتها على كل من " صدوق، وخير، ومأمون "، الذي كل منها من مرتبة " ليس به بأس[١].

وحكى المروذي قال: سألت ابن حنبل: عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: تدري ما الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان[٢].

وقال المعلمي: أن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب. ودلل على ذلك فقال: فأما استعمال كلمة «ثقة» على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف، قال أبو زرعة لعُمر بْن عَطاء بْن وزَّاز «ثقة لين»[٣]، وقال العجلى في القاسم أبي عبد الرحمن الشامي: « ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي»[٤]. وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضبعي «ثقة وبه ضعف» . وقال ابن معين في عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم: «ليس به بأس وهو ضعيف»[٥] وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة « ليس به بأس» بمعنى «ثقة» وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم: هذا «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح»[٦] وفي الربيع بن صبيح: «صالح صدوق ثقة ضعيف جداً»[٧].

ومن خلال عرض تلك الأقوال أستطيع أن أقول إنني أتفق مع ما قاله عبد الله بن يوسف الجديع في تحليله لأقوال النقاد حيث قال: ولك أن تقول: إنما جعلها - لا بأس به - ابن معين ودحيم تساوي

---

(١) فتح المغيث:٢/ ١٢٢،١٢٣.

(٢) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية: المروذي وغيره:١/ ٥٩/ ٤٨.

(٣)) ينظر ترجمته في تهذيب التهذيب:٧/ ٤٨٣،٤٨٤.

(٤) الثقات للعجلى: صـ٣٨٨/ ١٣٧٥.

(٥) تاريخ ابن معين للدورى:٤/ ٤٢١/ ٥٠٧٥.

(٦) تهذيب التهذيب:٦/ ١٧٣،١٧٤.

(٧) يراجع التنكيل:١/ ٢٥٨،٢٥٩.

الوصـــف بقولهم: (ثقة)، على اعتبار أنها مرتبة من مراتب الثقات، لا أنها تعادلها من كل وجه عند الإطلاق. وقد تكون بمنزلة قولهم في الراوي: (صـــدوق)، فيكتب حديثه وينظر فيه، ويحتج به بعد اندفاع شبهة الوهم والخطأ، لكون الوصف بها حينئذ قاصراً عن وصف أهل الضبط والإتقان(١). وقد يتجلى ذلك بوضـوح فيما قيل في القاسـم أبي عبد الرحمن الشـامي. وأما الأمر الثاني وهو ما يرجع إلى معنى لفظ " ثقة " فقد سـبق في تعريف " الثقة" في عرف المتقدمين أنه من جمع بين العدالة في الدين والضبط في الرواية.

قال ابن دقيق العيد: وقد فهم عن بعض أرباب الحديث أنه يطلق اسم الثقة على من لم يظهر فيه جرحه مع زوال الجهالة عنه وهذا هو المسـتور الحال وزوال الجهالة يرجع إلى العين(٢)، وبمثل ذلك قال الذهبي وزاد وهذا يسمى: "مستورا"، ويسمى: "محله الصدق"، ويقال فيه: "شيخ"(٣).

فبالنظر إلى معنى الثقة يتبين السـبب في جمع بعض العلماء بينها وبين التضـعيف، فوصـف الراوي بأنه «ضـعيف الحديث وهو ثقة صـدوق رجل صـالح» «ضـعيف الحديث وهو ثقة صـدوق رجل صـالح» معناه أنه ثقة صالح في دينه ولكنه ينقصه الضبط في الرواية.

- صدوق:

تعتبر كلمة (صـدوق) من ألفاظ التعديل، فالصدوق كما تقدم في تعريفه مشتقة من الصدق، وهو صيغة مبالغة، وهو خلاف الكذب، فهو وصـف بالصـدق على طريقة المبالغة، وقال الذهبي: " الصـدوق هو من لا يكثر خطؤه". ومن خلال تتبع أقوال العلماء في اسـتعمالهم لهذه اللفظة (صـدوق) نجد أنها لفظة من ألفاظ التعديل والتوثيق، وأن خبر الصـــدوق معتبر، ومحتج به، ومقبول، على اختلاف بين هذه اللفظة وبين بقية ألفاظ التعديل الذي هو من باب الفاضـل والأفضـل. فالثقة والصـدوق كلاهما مقبول خبره غير مردود، ولكنهما يتفاضـلان في قدر فوق الصـدق وهو الضـبط، فالثقة صـدوق وأضـاف إلى

(١) تحرير علوم الحديث١/ ٥٧٤،٥٧٥.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: صـ٥٤.

(٣) الموقظة: صـ٧٨.

صـدقه قدراً من الضـبط ميزه عـــن الصـدوق الذي هو أقل ضـبطًا من الثقة"، فبذلك يمكن تعريف الصدوق بأنه: "الثقة الذي خف ضبطه قليلا[١].

لذا فهي مرتبة دون الثقة في غالب استعمالهم، بل حديث الموصوف بها على ما نص عليه ابن أبي حاتم عن منهج أئمة الحديث أنه يكتب وينظر فيه، أي لا يؤخذ ثابتًا على التسـليم، حتى تدفع عنه مظنة الخطأ والوهم، ويكون ذلك الحديث المعين منه محفوظًا[٢].

وقد استعملها عبد الرحمن بن مهدي للثقات الذين هم دون الأثبات. فقد سُئِل عن أبى خلدة[٣]، قيل له: أبو خلده ثقة؟ فقال كان صدوقا وكان مأمونا، الثقة سفيان وشعبة. فأبو خلدة ثقة مجمع على توثيقه قال السـيوطي: أبو خلدة ثقة عند جميعهم، يعني كما صـرح به الترمذي، حيث قال: هو ثقة عند أهل الحديث[٤] ولكن وصف ابن مهدى له "بالصدوق" وضحه عبد الفتاح أبو غدة فقال: عبد الرحمن لم يرد أن يبلغه مبلغ غيره، ممن هو أتقن منه وأحفظ وأثبت، وذهب الى بيان أن درجته دون ذلك، ولذلك قال: كان خيارا، كان صدوقا، وهذا معنى الثقة، اذا جمع الصدق والخير مع الإسلام[٥].

وقد تأتي (صـدوق) وصـفًا للثقة المبرز في الحفظ والإتقان، فيكون إطلاقها عليه مجردة لا يخلو من قصور من قبل القائل، لا ينزل بدرجة ذلك الحافظ، من أجل ما استقر من العلم بمنزلته.

وذلك مثل قول أبي حاتم الرازي في (عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلاسُ): " كان أرشـق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق "[٦].

---

(١) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها: صـ١٢٨.

(٢) تحرير علوم الحديث:١/ ٥٧١.

(٣) هو: خَالِد بْن دينار أَبُو خلدة السعدي التميمي الْبَصْرِيّ. يراجع ترجمته في: التاريخ الكبير:٣/ ١٤٧/ ٥٠٠ والجرح والتعديل:٣/ ٣٢٧/ ١٤٧١.

(٤) فتح المغيث:٢/ ١٢٣، وسنن الترمذى:٤/ ٢٦٣.

(٥) جواب الحافظ أبى محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل: صـ٨٧،٨٨.

(٦) الجرح والتعديل:٦/ ٢٤٩/ ١٣٧٥.

وعبارة (صـدوق) قد تجمع مع لفظ (ثقة) في وصـف الناقد للراوي، يوصـف الراوي بهما جميعـًا، ففي هذه الحالة تكون بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة من قبل ذلك الناقد. كقول أحمد بن حنبل في (أبي بكر بن أبي شـيبة): " صـدوق ثقة "، فأبو بكر متفق على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النعت له على سـبيل التردد بين الوصفين(١).

نعم، قد يطلق الوصفان مجموعين تارة، ويشعر استعمالهما مقارنة بأوصاف سائر النقاد لذلك الراوي بأن المراد (هو صـــدوق أو ثقة) على ســبيل التردد، كقول أبي حاتم الرازي في (سِـمَاكِ بْنِ حَرْب): "صدوق ثقة" (٢).

وربما جمع الناقد الأوصـــاف المتعددة من أوصـــاف التعديل في الراوي، والتي لو جاءت مفرقة لكان لكل منها دلالتها ومعناها، لكنها حيث اجتمعت فإنها تحمل على تأكيد التعديل، كقول أبي حاتم الرازي في (السري بن يحيى الشيباني): " صدوق، ثقة، لا بأس به، صالح الحديث "(٣). وقوله في (عَبْد اللهِ بْن مُحَمَّد بْن الرَّبِيع الْكرْمَانِي): " شيخ ثقة صدوق مأمون " (٤).

وربما جمعت إلى وصـف أدنى، فتنزل بالراوي عند الناقد له إلى تلك المرتبة الدنيا، مع بقاء الوصـف بالصـدق في الجملة. مثل: (عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيّ)، قال فيه أبو حاتم: " صـدوق، لا بأس به "، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: " لا "(٥).

أما إذا جاء الوصـفان من أكثر من قائل، فالأصـل اعتبار دلالات ألفاظ كل على سـبيل الاسـتقلال، فإن الرجل يختلف فيه بين أن يكون ثقة أو صـدوقـًا، فيصـار إلى تحرير أمره تارة بالجمع بين أقوالهم، وتارة

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله: ٢/ ٩١/ ١٦٥٨.

(٢) الجرح والتعديل: ٤/ ٢٧٩/ ١٢٠٣.

(٣) الجرح والتعديل: ٤/ ٢٨٣،٢٨٤/ ١٢١٧.

(٤) الجرح والتعديل: ٥/ ١٦٢/ ٧٤٧.

(٥) الجرح والتعديل: ٦/ ٨٢،٨٣/ ٤٢٣.

بالترجيح بدليله[١].

وقد يطلق وصف " صالح الحديث " على الصدوق الذى في حديثه ضعف قال أحمد بن سنان الواسطي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي[٢] وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف فيقول رجل صالح، الحديث يغلبه. يعني أن شهوة الحديث تغلبه[٣].

وقد جعل ابن أبى حاتم الصدوق ثلاث مراتب، وهي: الأولى الصدوق العدل الورع الحافظ، والثانية الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا، والثالثة الصدوق الورع المغفل الذي يغلب عليه الوهم والخطأ[٤]. ولهذا ينبغي أن يعلم الصدوق في أي مرتبة من هذه المراتب هو، ومن هنا كانت عبارة العلماء" يكتب حديثه وينظر فيه"، بمعنى: أن ينظر من أي هذه المراتب هو؟، فقولهم: صدوق، قد تعني صدوق ثقة، أو صدوق حجة، فهو يقصد العدالة، وإن قالوا: صدوق حسن الحديث أو صالح الحديث فهو الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا، وإن قالوا: صدوق يُكتب حديثه ولا يحتج به، فيقصد به الصدوق الورع المغفل الذي يغلب عليه الوهم والخطأ. أما حين يطلق على الراوي لفظ (صدوق) دون إلحاقها بلفظ آخر، فهذه تقدر بقدرها عند الجهابذة من علماء الحديث[٥].

ونستنتج من استعمالات العلماء للفظ صدوق - على سبيل المثال :وإطلاقه على الراوي سواء كان مفردا أو مقرونا بغيره أن الوقوف على مقاصدهم من ألفاظهم يعتبر خطوة هامة في الحكم على الراوي، لأن النظرة المجردة إلى هذه الاستعمالات للفظ (صدوق) تؤدى إلى الاعتقاد بوجود تناقض وتضارب

---

(١) يراجع تحرير علوم الحديث:١/ ٥٧١ـ٥٧٣

(٢) عبد الرحمن" بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، الحافظ الإمام العلم قال أحمد: إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة. وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث توفي سنة ثمان وتسعين ومائة في جمادى الآخرة وهو ابن "٦٣" سنة. التهذيب:٦/ ٢٧٩ـ٢٨١.

(٣) الجرح والتعديل:٢/ ٣٧.

(٤) الجرح والتعديل:١/ ٦.

(٥) https://www.islamweb.net/ar/article/207973

في أقوالهم، أو أقوال الناقد الواحد منهم ، فعندما نجد الناقد مثلا يصـف الراوي بقوله: "صـدوق، ثقة، لا بأس به، صـالح الحديث "، أو بقوله "شـيخ، ثقة، صـدوق، مأمون" [1] فإذا لابد من الوقوف على دلالات تلك الألفاظ لدى كل ناقد إذا وردت عنه مفردة أو مجتمعة. والجدير بالذكر أننا قد نجد بعض العلماء يفرقون بين ألفاظ التوثيق كالحجة والثبت، وهذه التفرقة لا تدل على أنها مراتب مختلفة، ولكن تعتبر من التفريق في نفس المرتبة الواحدة، فألفاظ التوثيق عندهم دائرة بين الاحتجاج والاعتبار والقبول، على تفاوت بينها، وتظهر فائدة هذا التمييز حين إرادة الترجيح بين الروايات عند تعارضـها، فلا شك أن رواية الثقة تقدم على رواية الصدوق وهكذا.

(١) وهو قول أبي حاتم الرازي في (السري بن يحيى الشيباني). و في (عَبْد اللهِ بْن مُحَمَّد بْن الرَّبِيع الْكَرْمَانِي): " شيخ ثقة صدوق مأمون ". تقدم في الصفحة السابقة.

المبحث الخامس

أمثلة تطبيقية

نستطيع من خلال هذه الأمثلة إلقاء الضوء على بعض المصطلحات الواردة من مجموعة من علماء الجرح والتعديل في وصف بعض الرواة، ومحاولة التوفيق بين تلك الروايات، وإيجاد نوع من الارتباط والاتفاق بين تلك العبارات رغم اختلاف ألفظها. وهو أمر ليس بالعسير حيث أن اختلاف آرائهم في نطاق متقارب ليس فيها تناقض. وأكد على هذا الإمام الذهبي حين تكلم عن وجوب معرفة عرف كل عالم ومصطلحه قبل الحكم على الرواة. قال: " ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ. فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه. فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد، والله الموفق"(١). ولهذا فلم أتعرض للحالات التي ورد فيها ألفاظ الجرح والتعديل شديدة التعارض وتصل إلى حد التناقض والتضارب، كوصف الراوي بكونه ثقة مع وصف آخر بأنه كذاب، وحافظ مع سيء الحفظ أو حجة مع متروك، وثبت متقن مع مغفل، فهذ حالات يكون السبب فيها ليس اختلاف وجهات نظر النقاد ولكن غالبا ما يكون السبب عدم صحة نسبة الطعن إلى الناقد، أو كما كان يحدث لبعض النقاد ومنهم ابن معين أنه كان إذا لقي في رحلته شيخًا فسمع منه مجلسًا، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسًا فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ؟ وثقه وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك، مثاله ما ذكره ابن الجنيد أنه سئل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال «ما كان به بأس» فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: «فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب وألا فإني رأيت الشيخ مستقيمًا»(٢).

وبداية أود أن انبه إلى أن هناك بعض الرواة اتفقت في وصفها عبارات العلماء، وهؤلاء وإن كان يبدو

---

(١) الموقظة: صـ٨٤.

(٢) ينظر التنكيل: ١/ ٢٥٦،٢٥٧.

عدم الحاجة إلى ذكرهم هنا، لأننا بصدد الكلام عن المختلف فيهم فقط، ولكن من خلال إلقاء الضوء على بعضهم سيقاس عليهم أيضا الخلاف الذى قد يوجد في غيرهم.

-يَزِيد بن هَارُون بن زاذان بن ثابت السّلمِيّ مولاهم أَبُو خَالِد الوَاسِطِيّ.

قال أبو حاتم الرازي: ثقة، إمام صدوق، لا يسأل عن مثله، وقال الذهبي: كان رأسا في العلم والعمل، ثقة، حجة، كبير الشأن. وقال علي بن المديني: ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون، وقال يحيى بن يحيى التميمي: هو أحفظ من وكيع. وقال أحمد بن حنبل: كان يزيد حافظا، متقنا، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: يزيد بن هارون: ثقة، ثبت، متعبد، وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد(١).

- مِسْعَرُ بْنُ حَبِيبٍ الْجَرْمِيُّ.

قال ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: أيما أثبت هشام الدستوائي أو مسعر قال ما رأيت مثل مسعر كان مسعر من أثبت الناس، وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة، وقال شعبة: كنا نسمي مسعرا المصحف، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مسعر إذا خالفه الثوري فقال الحكم لمسعر فإنه المصحف، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة(٢).

ففي هذين المثالين يمكن أن يقال أن اتفاقهم على وصف الراوي بكونه ثقة، فهو المَعْنِّى عند أئمة النقد بأنه العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن فهو الذي يجمع بين العدالة والضبط. بل وزاد على الوصف بثقة الوصف بحجة تارة وثبت تارة أخرى مما يدل زيادة التوثيق أو أن الموصف بهذه الأوصاف في أعلى درجات التوثيق، فلا يحتاج في قبول حديثه إلى المزيد.

- مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الْأَزْدِيُّ ، يُكْنَى أَبَا يَحْيَى.

قال ابن سعد: كان ثقة، وقال العجلى: ثقة وقال شعبة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين: ثقة، وقال

---

(١) الجرح والتعديل:٩/ ٢٩٥/ ١٢٥٧، وسير أعلام النبلاء:٩/ ٣٥٨/ ١١٨، وتهذيب التهذيب:١١/ ٣٦٦ التقريب:١/ ٦٠٦/ ٧٧٨٩.

(٢) الجرح والتعديل:٨/ ٣٦٨/ ١٦٨٤الكاشف:٢/ ٢٥٦/ ٥٣٩٤الثقات:٥/ ٤٥١/ ٥٦٧٣ التقريب:١/ ٥٢٨/ ٦٦٠٤، تهذيب التهذيب:١٠/ ١١٣ـ١١٥.

النسائي وابن خراش: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة[١]. كما نجد في هذا المثال اتفاق النقاد على وصف الراوي بكونه ثقة وإن لم يضاف إلى الوصف غيره من أوصاف المبالغة في التوصيف إلا أن وصف الثقة في هذا المثال يعنى المعنى الحقيقي الذى وضع للفظ وهو أن الراوي قد جمع بين العدالة والضبط. لأن لفظ (الثقة) إذا أطلق ولم يقترن بما يدل على الضعف، جمع الوصفين.

أما الرواة المختلف فيهم: منهم من اختلفت فيه ألفاظ الناقد الواحد ومنهم من اختلفت فيه أقوال أكثر من ناقد، فمن الرواة التي اختلفت فيه عبارات عالم واحد من علماء الجرح:

- **عثمان بن عُمَيْر أَبُو الْيَقظَان الكوفي الأعمى.**

اختلفت فيه عبارات ابن معين نقل عنه في رواية عباس الدوري: "ليس حديثه بشيء"[٢]

وعن عثمان الدارمي: لَيْسَ بِهِ بَأْس[٣].

أما أقوال غيره من العلماء: قال أبو حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه [٤]، وقال النسائي: كُوفِي لَيْسَ بِالْقَوِي[٥]، وقال ابن حبان: كَانَ مِمَّن اخْتَلَط حَتَّى لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ فَلَا يجوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ الَّذِي وَافق الثِّقَات وَلَا الَّذِي انْفَرد بِهِ عَن الْأَثْبَات لاختلاط الْبَعْض بِالْبَعْضِ[٦]، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع[٧].

والجدير بالذكر أن ابن شاهين ذكر عثمان بن عمير في المختلف فيهم، وقال: هذا الخلاف في عثمان

---

(١) الطبقات الكبرى:٧/ ٢٠٦/ ٣٢٨٢، الثقات للعجلى: ص٤٤٢/ ١٦٤٦، الجرح والتعديل:٨/ ٣٣٥/ ١٥٤٧، تهذيب التهذيب:١٠/ ٣٢٦/ ٥٧١.، التقريب:١/ ٥٤٨/ ٦٩٣٢.

(٢) تاريخ ابن معين الدورى:٣/ ٤٥٨/ ٢٢٥٢.

(٣) تاريخ معين الدارمي: صـ١٥٨/ ٥٥.

(٤) الجرح والتعديل:٦/ ١٦١/ ٨٨٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين للنسائى: صـ٧٥/ ٤١٧.

(٦) المجروحين لابن حبان:٢/ ٩٥/ ٦٦١، والتهذيب:٧/ ١٤٦.

(٧) تقريب التهذيب:١/ ٣٨٦/ ٤٥٠٧.

عن يحيى وحده يوجب التوقف فيه حتى يعينه عليه آخر فيكون أحد كلامي يحيى معه والعمل فيه على ذلك"[١].

فقد رأى ابن شـــاهين التوقف في الحكم على عثمان بن عمير لحين البحث عن رأى غيره من النقاد لنرجح أحد رأييه على الآخر، فمن خلال ما ورد عن ابن حبان وابن حجر يمكننا الجمع بين القولين، وهو أن يعتبر قوله:" ليس به بأس" إلى ما قبل الاختلاط، وقوله: " ليس حديثه بشـــيء" يحمل على ما بعد الاختلاط، وبعيدا عن قول ابن حبان وابن حجر يمكن أن يعتبر قوله:" ليس به بأس" يمكن حمله على أنه صالح في دينه وأمانته ولكن في الحديث ليس بشيء.

- **عُمَارة بْن زَاذَان الصيدلاني، الْبَصْرِي مولى تيم اللَّه بْن ثَعْلَبَة كنيته أَبُو سَلَمَة.**

قال البخاري: ربما يضـطرب فِي حديثه[٢]. وقال العجلى: بصـري"، ثقة[٣]. وقال الآجري: سـألت أبا دَاوُد عَن عُمَارة بْن زَاذَان فقال: "ليس بذاك"[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال البَرْقانِيّ: سَـمِعْتُ الدَّارَقُطْنِيّ يقول عمارة بن زاذان الصـيدلاني، بصـري ضـعيف، لا يعتبر به[٦] وقال عبد الله ابن أحمد: سَـــمِعتُ أبى يقول: عمارة بن زاذان، شـــيخ ثقة، ما به بأس[٧].وقال أبو بكر الأثرم قلت لأبي عبد الله – عمارة بن زاذان كيف هو؟ قال يروى عن أنس أحاديث مناكير[٨]، وقال يحيى بن معين: صالح ،قال أبو

(١) المختلف فيهم ص٤٨.

(٢) التاريخ الكبير:٦/ ٥٠٥/ ١٢٣٨.

(٣) الثقات للعجلى: صـ٣٥٣/ ١٢١٣.

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: صـ٢٤٩/ ٣٢٦.

(٥) الثقات لابن حبان:٧/ ٢٦٣/ ٩٩٨٣.

(٦) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله:٢/ ٤٧٥/ ٢٥١٦.

(٧) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد:١/ ٣٠٢ / ٥٠١، ٢/ ٢٤/ ١٤٢٩، ٢/ ٢١٦/ ٢٠٥٨.

(٨) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله:٣/ ٥٩ـ٦٠/ ١٩٠.

حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به ليس بالمتين، وسئل أبو زرعة عنه فقال لا بأس به[١]. وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ[٢]. وفى هذا المثال نجد أن عبارات احمد اختلفت فيه ، فقد قال عنه ثقة فيما نقله عنه ابنه، وقال فيما رواه عنه الأثرم: يروى عن أنس أحاديث مناكير، وإذا دققنا النظر وجدنا عدم التعارض فهو ثقة فيما يرويه عن غير أنس، في حين أن حديثه عن أنس منكر، والأهم من ذلك أن قول أحمد يروى مناكير يطلقه على الحديث الفرد الذى لا يتابع، وبالإضافة إلى أقوال غيره من العلماء نجد توافق فيما بينهم، فجميعهم متفقون على عدالته، أما ضعفه فراجع إلى ضبطه.

- **سُلَيْمَان بْن دَاوُد اليمامي، أبو الجمل صاحب يحيى بن أبي كثير.**

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث[٣]. قال أبو حاتم: منكر الحديث، ما أعلم له حديثا صحيحا[٤]. وقال ابن حبان: يقلب الأخبار وينفرد بالمقلوبات عن الثقات[٥]. وقال الدارقطني: متروك[٦]، ونقل الذهبي كلام البخاري وقال: قد مر لنا أن البخاري قال: من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل رواية، وقال أيضا: وقد مر لنا أبو الجمل اليمامي آخر، فيه ضعف، وهو أمثل من هذا[٧].

- **يزِيد بْن عَبْد اللَّه بْن خصيفَة الْكِنْدِيّ وَقد ينْسب إِلَى جده.** قَالَ ابن معِين: ثِقَة حجَّة، وقال أبو حاتم: ثقة[٨]، وَكَذَا وثقه النَّسَائِيّ وابن سعد وروى أَبُو عبيد الْآجُرِيّ عَن أبي دَاوُد عَن أَحْمد أَنه قَالَ مُنكر الحَدِيث، قال ابن حجر: هَذِه اللَّفْظَة يطلقهَا أَحْمد على من يغرب على أقرانه بِالْحَدِيثِ عرف ذَلِك بالاستقراء من

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٢٠١٦.

(٢) التقريب:١/ ٤٠٩/ ٤٨٤٧.

(٣)) التاريخ الكبير:٤/ ١١/ ١٧٩٢.

(٤) الجرح والتعديل:٤/ ١١١/ ٤٨٧.

(٥) المجروحين:١/ ٣٣٤/ ٤١٩.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه: صـ٣٤/ ١٩٢.

(٧) ميزان الاعتدال:٢/ ٢٠٢/ ٣٤٤٩.

(٨) الجرح والتعديل:٩/ ٢٧٤/ ١١٥٣.

حَاله[١]. ولكنه وَثَّقَهُ فِي رِوَايَة الْأَثْرَم وأيضا فيما نقله عنه ابنه عبد الله قال: قال أبى: يزيد بن خصيفة، ما أعلم إلا خيرًا [٢]. وقال ابن سعد: كان عابدا ناسكا كثير الحديث ثبتا، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

بالنظر في هذين المثالين نجد الفرق واضح بين لفظ " منكر الحديث عند كل من البخاري وأحمد، ففي المثال الأول نجد اللفظ دل على معناه عند البخاري حيث جُعِلَ عنده للدلالة على الضـعف الشـديد، فمن خلال النظر إلى آراء غيره من النقاد يؤكد المعنى الذى وضـعه البخاري للفظ. وفى المثال الثاني نجد ملائمة لفظ (منكر) لمعناه الذى يستعمله فيه أحمد " وهو إطلاقه على من يُغْرِبُ - أي يتفرد وإن لم يخالف - على أقرانه بالحديث وهو يسـتقيم مع أقوال العلماء فى" يزِيد بْن عَبْد الله". وذلك يدل على أهمية معرفة عرف كل عالم، ومراده من ألفاظه، فعندما نجد شـبه إجماع من النقاد على توثق الراوي، ويقول عنه الإمام أحمد أنه "منكر" فلو لم يفهم معنى اللفظ عنده لأدى ذلك إلى القول بالتناقض، ولكن قد تخرق القاعدة عند أحمد أيضا فيجب حمل لفظ " منكر" على معناه الذى وضع له - وهو الجرح - ولا ينظر إلى معناه عند أحمد، وذلك إذا جرحه غيره من الأئمة، فتحمل على الجرح، وهو ما يتمثل في ترجمة:

- **حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ.**

قال ابن سعد: كان كثير الحديث. ولم أرهم يحتجون بحديثه[٤]، وقال ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن الحسين بن عبد الله الذي يحدث عن عكرمة فقال: هو ضعيف[٥].وقال ابن أبى حاتم: سألت أبي عن الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس فقال: هو ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به. ونقل عن أبيه قال: قال على ابن المديني: تركت حديث الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس،

---

(١) مقدمة الفتح:١/ ٤٥٣.

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله: ٢/ ٤٩٠/ ٣٢٣٢.

(٣) الثقات لابن حبان:٧/ ٦١٦/ ١١٧٣٤، ويراجع تهذيب التهذيب:١١/ ٣٤٠.

(٤) الطبقات الكبرى:٥/ ٣٨٢،٣٨٣/ ١١٢٨.

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة:٢/ ٢٩٧/ ٣٠٠٤.

وعن أبى زرعة: ليس بقوي[١]. قال أبو داود: سَمِعت أَحْمد وَقيل لَهُ حُسَيْن بن عبيد الله صَاحب عِكْرِمَة مُنكر الحَدِيث ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ أَي نعم[٢]. وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر له حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس. فقال: له أشياء منكرة[٣].

ففي هذا المثال ينبغي أن يحمل قول أحمد عنه "منكر الحديث" على معناه الذى وضع له لا على معناه عند أحمد لأننا في مثل هذه الحالة لا يصح أن نغض الطرف عن أقوال غيره من النقاد. وقد مر مثال ذلك في قول ابن معين:" ليس بشيء"[٤].أنه يحمل أحيانا على أن الراوي الذى يصفه ابن معين بهذا الوصف روى أحاديثا قليلة، وأحيانا يحمل على التضعيف للراوي.

ومن الأمثلة التي يمكن من خلاله بيان التوافق بين أقوال العلماء:

- **سُلَيْمَانُ ابْنُ بِنْتِ شُرَحْبِيل:** هو سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْد الرَّحْمَن بْنُ عيسى أَبُو أَيُّوب التميمي الدِّمَشْقِي. قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وهشام بن عمار أكيس منه. رواه: أبو حاتم، عنه، ثم قال أبو حاتم: سليمان صدوق، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز[٥]. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ثقة إذا روى عن المعروفين. وقال أبو داود: سليمان: ثقة، يخطئ كما يخطئ الناس. قيل له: أحجة هو؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل. وقال النسائي: صدوق. وقال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات، فإذا روى عن المجاهيل، ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها[٦].

قال الحاكم: قلت للدارقطني: سليمان بن عبد الرحمن قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير قال: حدث

---

(١) الجرح والتعديل:٣/ ٥٧/ ٢٥٨.

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: صـ٣٦١/ ٥٦٦.

(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله:١/ ٢٦٦/ ٥٥٥.

(٤) يراجع صـ:٤٤،٤٥.

(٥) والجرح والتعديل "٤/ ١٢٩/ ٥٥٩.

(٦) الثقات لابن حبان:٨/ ٢٧٨/ ١٣٤٣٥.

بها عن ضعفاء، فأما هو، فثقة[١]. قال ابن حجر: صدوق يخطىء[٢].

وقال الذهبي: هو في نفسه صدوق لكنه لهج برواية الغرائب عن المجاهيل والضعفاء[٣].

يتضح في هذا المثال التوافق بين أقوال العلماء رغم اختلاف ألفاظهم في وصف الراوي فقول ابن معين عنه :" لابأس به" يتفق مع توثيق كل من الدارقطني وأبى داود ، وكذلك مع وصـف كل من النسـائي والذهبي له أنه صدوق حيث أن كل هذه الأوصاف تعد في مستوى واحد، لأن قول ابن معين لا بأس به رغم أنها يعبر بها عن الثقة إلا أنها ليسـت في درجة من يقول فيه ثقة، وكذلك نجد اتفاق بين قولي الذهبي وابن حجر، فمن هنا نستطيع أن نقول: أن سليمان يعتبر في مرتبة الصدوق بشرط أن يحدث عن الثقات.

(١) سؤلات الحاكم للدارقطنى:صـ٢١٧/ ٣٣٩.

(٢) التقريب:١/ ٢٥٣/ ٢٥٨٨.

(٣) سير أعلام النبلاء:٩/ ١٦٥،١٦٦/ ١٨٤٥.

الخاتمـــة

{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهذا وَما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدانَا الله}[١] اللهم لك الحمد حمدا أبلغ به رضاك، أؤدى به شكرك، وأستوجب به المزيد من فضلك، وصلاة وسلاما على أفضل الخلق أجمعين، وخاتم الأنبياء والمرسلين. وبعد

ففي نهاية هذا البحث نستطيع أن نقول: إن ما نقل عن العلماء من اختلاف في وجهات النظر في بعض الرواة لا يعنى فقدان الثقة في ما صدر عنهم، بل هو نتيجة طبيعية للاجتهاد، فلكل واحد منهم منهجه، وعباراته التي وضعها وبنى عليها مصطلحه في التعديل والتجريح.

والذى يجب التأكيد عليه أنه يجب إدراك قيمة ما بذله هؤلاء العلماء الأجلاء الأفذاذ، والاقتناع بما قاله الذهبي: " أن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ. فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه. فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد[٢].

ومما سبق نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية:

١ -أنه بالرغم من أن ألفاظ الجرح والتعديل قد وضع لها العلماء معانى دقيقة ومحددة الدلالة إلا أنها قد تختلف دلالتها لدى بعض النقاد، فتقع عنده على خلاف معناها عند الجمهور.

٢- إذا كانت عبارات الجرح والتعديل قد تختلف دلالتها عند البعض عن البعض الآخر فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس.

٣- إن تحديد المراد من عبارات أئمة الجرح والتعديل أمر في غاية الأهمية، لأن بدونه يقع الخلل في الحكم على الراوي وبالتالي الحكم على الحديث.

---

(١) سورة الأعراف: آية ٤٣

(٢) الموقظة في علوم الحديث:صـ٨٤.

٤-إن معنى العبارة الخاصة بالناقد قد تدل على أكثر من معنى، إنما يحدد المراد منها حسب السياق الذى قيلت فيه العبارة.

٥-إن اختلاف العلماء في عبارات الجرح والتعديل، ليس معناه التناقض، أو أن هذا العلم ليس له قواعد منضبطة، ولكنه يمكن أن يرجع الإنسان فيه بحسب ما تبين له من أدلة وبراهين، فإنه لا يخلو علم من أن يكون بين العلماء به خلاف فيه.

وبعد الجهد الذى بذل في هذا البحث، والذى أرجو أن أكون قد وفقني الله فيه، ورزقني فيه القبول أستطيع أن أوافق الدكتور/ صبحى الصالح في قوله:" ويخيل إلى كثير من الناس أن هذا اللون من الدراسة سهل ميسر، وأن طريقه آمن معبد، وأن الأقدام فيه ثابتة لا تزل، لأن علماءنا السالفين الأبرار مهدوه كل ممهد، وما تركوا لأمثالنا شيئا نزيده، فما علينا إلا أن نغترف من بحرهم قانعين بتلخيص تصانيفهم وأقوالهم. لذا نرى لزاما علينا أن نبادر إلى تصحيح هذا الخطأ الشائع، جازمين بأن هذا اللون من الدراسة أشد وعورة وأحوج إلى طول الجهد والعناء من تحقيق النصوص ونشر المخطوطات، لأنه يجمع في آن واحد بين التأليف والتحقيق، ويحاول إحكام الربط بين النتاج القديم والمنهج الجديد.

إذ لا مفر من تحقيق النصوص في تصنيف يتعلق بعلوم الحديث، فما كان لبحث مثل هذا أن يستوفي أهم المباحث التي ينشدها المختصون لولا الاطلاع الواسع المتأني على أمهات الكتب المؤلفة في هذا الفن والتي لا يخفى كثرتها وتشعبها على المتخصصين في علم الحديث، ونقلها بأمانة، وتلخيصها بدقة، وجمع شتاتها في بحث واحد يضمها بين دفتيه، وإخراجها على النحو المنشود الذى يحقق الهدف الذى وضع لأجله. وهو تقديمه إلى الراغبين في الاطلاع من طلبة الدراسات العليا في قسم الحديث وعلومه بصفة خاصة، وغيره من أقسام العلوم الشرعية بصفة عامة الذين يحتاجون إلى مثل هذه الأبحاث، حيث قد يجد الكثير منهم صعوبة في إبداء الرأي في درجة الحديث عندما يوجد في أحد

رجال السند وصف من تلك الأوصاف[١].

فحاولت بقدر الإمكان عرض أقوال علماء الجرح والتعديل، واختلاف آرائهم في بعض الأحيان في الراوي الواحد، وبيان وجهة نظرهم في ذلك، وتتبع آراءهم وعرض وجهة نظرهم، ومحاولة إزالة التعارض الوارد في بعض الرواة، وذلك مساهمة بهذا العمل المتواضع في خدمة السنة، متقربة به أولا إلى الله تعالى، طالبة منه سبحانه القبول، ثم لتحقيق رغبة لازمتنى لوقت طويل في الكتابة في هذا الجزء من علم الرجال، فأرجو أن أكون وفقت.

وفى النهاية أريد أن أؤكد على : أن هذا اللون من الأبحاث ليس تلخيصا أو اختصارا، بل هو عرض ودراسة، ولم يكن يضيرنا لو كان تلخيصًا بحتًا أن نصرح به، فإنه ليشرفنا أن نكون في «علوم الحديث» عالة على نقادنا العظماء، وسلفنا الطاهرين، الذين ملأوا الأرض علما بسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإن طبيعة الموضوع أيضا لتفرض علينا وعلى غيرنا من الباحثين فيه التعويل على النقل والتلخيص، إذ ما عسى أن يضيفه اليوم أحدنا إلى تلك الأصول المؤصلة والقواعد المقررة، والمناهج الواضحة التي وضعها قادة الدنيا وسادة العالمين؟ لكنا نظن أن العرض الجديد لا ينافي النقل الدقيق، وأن الموازنة بين النصوص لا تعارض التحقيق[٢].

(١) مقتبس من علوم الحديث ومصطلحه: صـ٩، ١٠

(٢) نقلا عن د صبحى الصالح في كتاب: علوم الحديث ومصطلحه: صـ١٠

المصادر المراجع

- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) - ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ): حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط **: مؤسسة** الرسالة، بيروت ، **ط:** الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة** - لأبى بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق: إسماعيل حسن حسين - دار الوطن - الرياض، ط: الأولى، ١٩٩٧.
- **اختصار علوم الحديث:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط: الثانية.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** لأبى الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود: دار الكتب العلمية، ط: الأولى - ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤ م.
- **الأشباه والنظائر:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **الأعلام**: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**: لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ) تحقيق: د. الحسين آيت سعيد: دار طيبة :الرياض :ط: الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد** بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) -تحقيق: مجموعة من المحققين: دار الهداية.
- **تاريخ بغداد**: لأبى بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق : الدكتور/ بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد -دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، مجمع اللغة العربية - دمشق.
- **تاريخ الثقات** - لأبى الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ) - دار الباز: ط الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبى عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) - دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن -طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث**: لأبى بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ) - تحقيق: صلاح بن فتحي هلال - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة: ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- **تحرير علوم الحديث**: **لعبد** الله بن يوسف الجديع -مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- **تذكرة الحفاظ**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان: **ط**: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: لأبى الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحققون: جزء ١ : ابن تاويت الطنجي،١٩٦٥م، جزء٤،٣،٢: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦-١٩٧٠م جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٨،٧،٦: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١- ١٩٨٣م: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب ، ط:الأولى.
- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي (المتوفى: ٤٧٤هـ) ، **تحقيق**: د. أبى لبابة حسين - دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض :ط: الأولى، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.
- **التعريفات**: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : لعبد** الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) -مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني: زهير الشاويش: عبد الرزاق حمزة: **المكتب** الإسلامي: ط: الثانية، ١٤٠٦ هـ :١٩٨٦ م.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**:محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد ، الصنعاني، المعروف بالأمير (المتوفى:١١٨٢هـ) تحقيق: أبى عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة :دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط: الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .
- **الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل** : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، رواية: المروذي وغيره :١/ ٥٩/ ٤٨ - تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس: الدار السلفية، بومباى - الهند، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** لأبى بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ) تحقيق: د. محمود الطحان - مكتبة المعارف - الرياض.
- **الجرح والتعديل** - لأبى محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) - طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: بحيدر آباد الدكن: الهند: **دار** إحياء التراث العربي - بيروت: **ط**: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- **جمع الوسائل في شرح الشمائل**: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤ هـ): المطبعة الشرفية - مصر (التاريخ والطبعة بدون)
- **جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - بدون طبعة وتاريخ.
- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**- لأبى حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ) -تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري -مكتبة أضواء السلف: الرياض: السعودية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»): دار البشائر: بيروت، ط: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- **رفع الملام عن الأئمة الأعلام:** لتقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ): **الرئاسة** العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية :١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م: **بدون** طبعة.

- **سنن الترمذي**: لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة -(المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) -وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.
- **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه:** لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، **تحقيق**: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري -كتب خانه جميلي -لاهور، باكستان؛ **ط**: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني:** لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر: مكتبة المعارف: الرياض: ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **شرح الكوكب المنير (مختصر التحرير)** : لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد:مكتبة العبيكان :ط: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- **الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني** - أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي - المكتبة الشاملة، مصر:ط: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- **شرح مشكل الآثار**: لأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي المعروف بالطحاوي (المتوفى:٣٢١هـ): تحقيق: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ .
- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر:** علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، **قدم** له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم؛ **دار** الأرقم - لبنان - بيروت -الطبعة والتاريخ: بدون .

- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**: لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ) تحقيق: د/ حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د/ يوسف محمد عبد الله: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- **الضعفاء والمتروكون**: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي: دار الكتب العلمية: بيروت ط: الأولى، ١٤٠٦.
- **طبقات الشافعية**: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ) - تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان - عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- **الطبقات الكبرى**: لأبى عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، **تحقيق**: محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت:ط: الأولى، ١٤١٠ هـ:١٩٩٠ م.
- **العلل ومعرفة الرجال** - لأبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس -دار الخاني ، الرياض :ط: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.
- **العين** : أبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، حققه: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال (الطبعة والتاريخ بدون).
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي** - لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط الأولى،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **القرآن والتوراة والإنجيل والعلم**: موريس بُوكاى - دار الفتح للإعلام العربي - ١٤١٧ه - ١٩٩٧م.
- **الكفاية في علم الرواية**: لأبى بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق أبى عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني :المكتبة العلمية :المدينة المنورة.

- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:** نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان :ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- **لسان الميزان:** أبى الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت: لبنان ، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م .
- **المختلف فيهم:** لأبى حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب ابن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- **المستصفى:** لأبى حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي: دار الكتب العلمية: ط: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار:** لأبى بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) ـ تحقيق:محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) – مكتبة العلوم والحكم :المدينة المنورة – ط:الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م) .
- **مسند الشاميين** –لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) –تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥/ ١٩٨٤ م.
- **معجم الشيوخ:** لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د بشار عواد ، رائد يوسف العنبكي ،مصطفى إسماعيل الأعظمي – دار الغرب الإسلامية، الأولى ٢٠٠٤.

- **المعاجم العربية:** رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه::جـ ١ - ٨: محمَّد سَليم النعَيمي :جـ ٩، ١٠: جمال الخياط :وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية :ط- : الأولى، من ١٩٧٩ :٢٠٠٠ م.
- **معجم مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي - (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون -عام النشر: ١٣٩٩هـ :١٩٧٩م.
- **المعجم الوسيط** -مجمع اللغة العربية بالقاهرة - (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) -دار الدعوة.
- **المغني في الضعفاء:** لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- **مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث:** لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل :دار الكتب العلمية:ط: الأولى - ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
- **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**: الدكتور وليد بن حسن العاني: دار النفائس:الأردن، ط الأولى١٤١٨هـ.
- **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله** -تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)،ط: الأولى - ٢٠٠١ م - الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع :بيروت، لبنان.

- **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله:** جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري:أحمد عبد الرزاق عيد :محمود محمد خليل - دار النشر: عالم الكتب **ط:**الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم: **تحقيق**: د.علي دحروج :نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي :الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني - مكتبة لبنان ناشرون :بيروت :ط- : الأولى :١٩٩٦م.
- **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) -اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة: **مكتبة** المطبوعات الإسلامية بحلب، **ط**: الثانية، ١٤١٢ هـ.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: أبى الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) - تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي - مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي:** د/ عماد الدين محمد الرشيد: دار الشهاب :١٩٩٩م.
- **نظم العقيان في أعيان الأعيان:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: فيليب حتي: المكتبة العلمية: بيروت.
- **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**- محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس(المتوفى: ١٠٣٨هـ)،دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى، ١٤٠٥.

- **الواضح في أصول الفقه:** لأبى الوفاء على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادى الحنبلى (المتوفى٥١٢هـ)، تحقيق د عبد الله بن عبد المحسن التركى - مؤسسة الرسالة - ط: الأولى،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى: دار إحياء التراث، بيروت عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (المتوفى:٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس: **دار** صادر - بيروت.

محتويات البحث

ملخص البحث ٦٧٥
مقدمـــة ٦٧٧
المبحث الأول: من أسباب اختلاف وجهة نظر علماء الجرح والتعديل في الراوي الواحد.... ٦٩١
المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل وألفاظها ٦٩٦
المبحث الثالث: بيان معانى بعض الألفاظ الواردة في تلك المراتب ٧٠٢
المبحث الرابع:مدلول بعض ألفاظ الجرح والتعديل لدى بعض علماء الجرح والتعديل..... ٧٢٠
المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية ٧٣٩
الخاتمـــة ٧٤٧
المصادر المراجع ٧٥٠
محتويات البحث ٧٦٠